IOM
وكالة الأمم المتحدة للهجرة

العقبات التي تعترض إعادة إندماج العائدين في العراق: **سُبل العيش والأمن الاقتصادي**

عن المنظّمة الدوليّة للهجرة

المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) هي وكالة الهجرة التابعة للأمم المتحّدة، وتلتزم بمبادئها في أنّ الهجرة الإنسانيّة النظاميّة تعود بالنَفع على المهاجرين وعلى المجتمع. وكمنظمّة غيرحكوميّة دوليّة تساعد المنظّمة الدوليّة للهجرة مع شركائها في المجتمع الدولي، على المساعدة في مواجهة التحديّات التشغيليّة للهجرة، وفَهم أكثر لقضايا الهجرة، وتشجيع التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة من خلال الهجرة، والحفاظ على كرامة الإنسان ورفاه المهاجرين.

المعلومات الواردة في هذا التقرير هي لأغراض المعلومات العامة فقط. ولا تعني الأسماء والحدود إقراراً رسميّاً أو قبولاً بها من المنظمّة الدوليّة للهجرة. وتسعى المنظّمة الدوليّة للهجرة في العراق إلى إبقاء هذه المعلومات مُحدَّثة ودقيقة قدر الإمكان، ولكنها لا تقدّم أي مطالبة صريحة أو ضمنيّة بشأن استكمال ودقّة وملاءمة المعلومات المقدّمة من خلال هذا التقرير.

© المنظّمة الدوليّة للهجرة ٢٠٢١

جميع الحقوق محفوظة. ولا يجوز إعادة إنتاج أيّ جزء من هذا التقرير، أو تخزينه بغرض إعادة استخدامه بأيّ شكل من الأشكال، ولا يجوز نقله بأيّ شكل أو بأي وسيلة الكترونيّة أو غير الكترونيّة، أو تصويره أو تسجيله أو غير ذلك من الاستخدامات بدون موافقة خطّية مُسبَقة من الناشر.

المحتويات

المقدّمة

معوّقات إعادة إدماج العائدين

النزاع وسُبل العيش وإعادة الادماج

تحليل مُكمّل

هيكلية التقرير والغرض منه

المنهجية

منهج البحث

اختيار المؤشّرات

محدودية المعلومات

السِياق: العودة وإعادة الادماج

معدّلات العودة

نوايا العائدين من حيث الحركة

سُبل العيش، وحركات العودة

تحليل: تحديات الوصول إلى سُبل العيش والأمن الاقتصادي كعقبات بوجه العودة

سُبل العيش وفُرص العمل

الأمن الاقتصادي

الخاتمة

موجز بالنتائج

الأمن الاقتصادي

ملحق: ملخّص سُبل العيش والأمن الاقتصادي، مقارنة بين عامَي ٢٠٢٠ و٢٠٢١

المقدّمة

نجمَ الصراع مع تنظيم داعش بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧، عن نزوح ١,٠٢٩,١٠٢ أسرة عراقية (٦,١٣٨,٧٨٨ فرداً)[١] [٢] من ديارها في ثمانِ محافظات عراقية شمالية ووسطى، بحثاً عن الأمان في المحافظات الأخرى. وفي كانون الأول ٢٠٢١، عادت ٨٢٥,٣٧٢ أسرة (٨٠٪) من جميع الذين نزحوا خلال أزمة داعش، إلى مناطقها الأصلية[٣] [٤]. وما زالت الأسَر المتبقية البالغ عددها ٢٠٣,٧٣٠ أسرة تعيش في النزوح، معظمهم في محافظات نينوى (٢١٪) ودهوك (٢٢٪) وأربيل (١٩٪)[٥].

في عام ٢٠٢٢، تغيّرت استجابة العراق إلى نهج تنموي، مع تركيز قوي على الحس الدائمة ودعم إعادة إدماج الأسَر العائدة في مناطقها الأصلية[٦]. وتمثّل تحديات الوصول إلى سُبل العيش والأمن الاقتصادي أهم المعوّقات التي تحول دون إعادة الإدماج المستدام للعائدين على الصعيد الوطني.

معوّقات إعادة الإدماج

في شباط ٢٠٢١، نشرت المنظمة الدولية للهجرة في العراق ومجموعة العمل من أجل العودة وفريق التقصّي الاجتماعي تقريراً بعنوان «الوطن مرّة أخرى؟»[٧]. ويحلّل هذا التقرير مدى استدامة برنامج إعادة إدماج الأسَر التي عادت إلى مناطقها الأصلية بعد نزوحها من جرّاء الصراع مع داعش[٨]. كما يدرس التقرير مدى إعادة الإدماج المستدام في خمسة مجالات، تماشياً مع إطار عمل الحلول الدائمة الذي أعدّه فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والنازحين (فريق الخبراء المعني بإحصائيات اللاجئين والنازحين)[٩]. وخلُصَ التقرير إلى أن التحديات الرئيسية التي تواجه إعادة الإدماج تتعلق بالسَكن والأرض والممتلكات، والسلامة والأمن، والعلاقات الاجتماعية، والوصول إلى سُبل العيش والأمن الاقتصادي.

وكانت المنظمة الدولية للهجرة قد نشرت في عام ٢٠٢١، تقريراً ومجموعة من ملفات توصيف الأقضية حول السَكن والأرض والممتلكات، وتقريراً آخر يركز على السلامة والأمن والعلاقات الاجتماعية. وتوفّر هذه السلسلة من التقارير، والتقرير المركّز حول سُبل العيش والأمن الاقتصادي، قاعدة أدلة شاملة تدعم التقدّم نحو إعادة الإدماج المُستدام لعدد ٨٢٥,٣٧٢ أسرة عائدة في جميع أنحاء البلاد.

الصراع وسُبل العيش وإعادة الإدماج

للصراع في العراق تأثير كبير على وصول العائدين إلى سُبل العيش وتوليد الدخل، ويمثل تحدياً لاستدامة إعادة اندماج العائدين في مناطقهم الأصلية. إذ شهدت البلاد عقوداً من التحديات الاقتصادية خلال فترات الصراع المتتالية، بما في ذلك الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) وحرب الخليج (١٩٩٠-١٩٩١) وحرب ٢٠٠٣-٢٠١١[١٠]. ثم صراع داعش (٢٠١٤-٢٠١٧) التي أثرت بشدة على الاقتصادات المحلية في المناطق المتضررة من الصراع، مع احتلال أو تدمير المتشددين لمراكز النشاط التجاري، كالأسواق والمناطق الزراعية. وأدى فرار الأسَر من ديارها إلى تعطّل سلاسل التوريد؛ فيما أُجبِر أصحاب المشاريع والأعمال الذي بقوا في المناطق التي احتلها تنظيم داعش، على دفع الأموال لتمويل عمليات التنظيم[١١]. وأثرت هذه العوامل بشدة على الاستقلال المالي والقوة الشرائية للعائدين، وعلى حياتهم بشكل عام، في سعيهم نحو إعادة الاندماج في منطقتهم الأصلية.

١ عادت الأسَر العراقية إلى مناطقها الأصلية منذ نيسان ٢٠١٥. وعاد معظم النازحين في كانون الأول ٢٠١٧ إثر إعلان الحكومة العراقية لهزيمة داعش في العراق.

٢ المنظمة الدولية للهجرة (٢٠٢١). مجموعة بيانات القائمة الرئيسية لمصفوفة تتبّع النزوح (DTM)، الجولة ١٢٤. أنظر: https://iraqdtm.iom.int/MasterList#Datasets

٣ نفس المصدر السابق.

٤ يشار إلى هذا عادة باسم المعدّل الوطني للعودة.

٥ المنظمة الدولية للهجرة (٢٠٢١). مجموعة بيانات القائمة الرئيسية لمصفوفة تتبّع النزوح (DTM)، الجولة ١٢٤. أنظر: https://iraqdtm.iom.int/MasterList#Datasets

٦ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) (٢٠٢٢). خطة الاستجابة الإنسانية للعراق ٢٠٢٢. أنظر:

https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/documents/files/iraq_humanitarian_response_plan_2022_-_issued_27_march.pdf

٧ المنظمة الدولية للهجرة (٢٠٢١). الوطن مرّة أخرى؟ تصنيف معوقات إعادة إدماج العائدين في العراق. أنظر:

https://iraqdtm.iom.int/files/DurableSolutions/202216553131_iom_Iraq_Home_Again_Categorising_Obstaclesto_Returnee_Reintegration_in_Iraq.pdf

٨ الوطن مرّة أخرى؟ أقرّ التقرير بأن إعادة الإدماج المستدامة تقاس من الناحية المفاهيمية بالتقدّم الذي يحرزه العائدون، واجراءات السلطات لمعالجة تلك المعوقات بعد وصولهم إلى منطقتهم الأصلية.

٩ المعايير الخمسة الإضافية المذكورة في تقرير: الوطن مرّة أخرى؟ هي: ١) السلامة والأمن والعلاقات الاجتماعية؛ ٢) المستوى المعيشي الملائم؛ ٣) الوصول إلى سبل العيش؛ ٤) استرداد الممتلكات؛ ٥) الوصول إلى المستندات والوثائق الثبوتية

١٠ يمكن الاطلاع على لمحة كاملة عن أزمة النزوح التي حدثت بعد كل فترة نزاع في تقرير: المنظمة الدولية للهجرة (٢٠١٨). أزمة النزوح في العراق: ٢٠١٤-٢٠١٧. أنظر:

https://iraqdtm.iom.int/files/DurableSolutions/202032248273000_IOM-Iraq_Displacement_Crisis_20142017-.pdf

١١ منظمة هابيتات (٢٠١٦). نبذة عن مدينة الموصل، العراق: تقييم متعدد القطاعات لمدينة تحت الحصار. أنظر:

https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/UN-Habitat_MosulCityProfile_V5.pdf

تحليل مُكمِّل

وصول النازحين والعائدين إلى سُبل العيش والأمن الاقتصادي

يمكن الاطلاع على التحليل المعروض في هذا التقرير، جنباً إلى جنب مع النتائج المعروضة في بحث موضوعي منفصل أجرتاه المنظمة الدولية للهجرة وجامعة جورج تاون، بعنوان: الوصول إلى حلول دائمة في العراق: سُبل العيش والأمن الاقتصادي والنزوح، والمنشور في عام ٢٠٢٠[١٢]. والنتائج الواردة في ذلك التقرير مستمدة من دراسة جماعية بشأن الحلول الدائمة، استطلعت آراء حوالي ٢,٠٠٠ نازح من خارج المخيمات، بهدف معرفة مدى وصولهم إلى الحلول الدائمة على مدار ست سنوات من النزوح[١٣].

وحلّل التقرير مدى وصول النازحين إلى سُبل العيش والأمن الاقتصادي أثناء النزوح، بما يتماشى مع إطار عمل اللجنة المشتركة الدائمة بين الوكالات (IASC) الخاص بالحلول الدائمة[١٤]. وعلى هذا النحو، يوفّر هذان التقريران فهماً شاملاً لسُبل العيش والتحديات الاقتصادية التي تواجه الأسَر سواء أثناء النزوح، وأثناء إعادة الاندماج في مناطقها الأصلية.

هيكلية التقرير والغرض منه

يهدف هذا التقرير إلى تعزيز قاعدة الأدلة ذات الصلة بأنواع تحديات إعادة الإدماج المتعلقة بسُبل العيش والأمن الاقتصادي التي تواجه العائدين في جميع أنحاء البلاد. ويرتكز التحليل على معيارين فرعيين من إطار فريق الخبراء المعني بإحصائيات اللاجئين والنازحين، وهما:

سُبل العيش وفُرص العمل	الأمن الاقتصادي

يتعلق معيار سُبل العيش وفُرص العمل بحالة الأنشطة الاقتصادية المحلية في مناطق العودة؛ في حين يتعلق معيار الأمن الاقتصادي بمصادر الدخل التي تعتمد عليها الأسَر.

ويندرج تحت كل معيار من هذه المعايير الفرعية، عدد من المؤشّرات الكمية التي تغطي مختلف أنواع تحديات إعادة الإدماج التي تواجه العائدين. وتُعرَض النتائج على المستوى الوطني بالنسبة لكل مؤشّر من تلك المؤشرات، مع فروق رئيسية في معدّلات تعرّض العائدين لكل نوع من التحديات. وتتضمن المؤشرات الرئيسية تحليلاً مقارناً، يسلط الضوء على كيفية تغير الظروف بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ (إن وجدت).

يتألف التقرير من الأقسام التالية:

- أولاً- لمحة عامة عن المنهجية المستخدمة في إنتاج التقرير. ويتضمن ذلك موجزاً عن منهج البحث، وجدولاً يسرد المؤشرات ومصادر بياناتها، ومحدودية مصادر التقرير.
- ثانياً- لمحة موجزة عن الوضع الحالي للعائدين في جميع أنحاء البلاد. ويتضمن ذلك أعداد العائدين عبر المحافظات والأقضية، ورسوماً بيانية وخرائط تبيّن النتائج الرئيسية تحت كل معيار من المعيارين الفرعيين.
- ثالثاً- يقدم التقرير تحليلاً شاملاً للقضايا ذات الصلة بسُبل العيش والأمن الاقتصادي من حيث صلتهما بإعادة إدماج مستدامة للأسَر العائدة. إذ يتمركز هذا التحليل حول المعيارين الفرعيين لفريق الخبراء المعني بإحصائيات اللاجئين والنازحين، وهما: (١) سُبل العيش وفُرص العمل، و (٢) الأمن الاقتصادي. ويعرض التقرير النتائج الرئيسية بالرسوم البيانية، ويبرز الاختلافات الجغرافية بواسطة الخرائط.
- رابعاً- يختم التقرير بعرض موجز للنتائج الرئيسية، وبتوصيات لسدّ الثغرات في المعلومات.

١٢ المنظمة الدولية للهجرة وجامعة جورج تاون (٢٠٢٠). الوصول إلى حلول دائمة بين النازحين في العراق: سُبل العيش والأمن الاقتصادي أثناء النزوح. أنظر:

https://iraqdtm.iom.int/files/DurableSolutions/20201213894 53_IOM_Iraq_Access_to_Durable_Solutions_Livelihoods_and_Economic_Security_in_Displacement.pdf

١٣ نفس المصدر السابق

١٤ اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ومعهد بروكينغز (٢٠١٠). إطار الحلول الدائمة للنازحين. أنظر:

https://interagencystandingcommittee.org/other/iasc-framework-durable-solutions-internally-displaced-persons

المنهجية

منهج البحث

سُبل العيش والأمن الاقتصادي كنتائج إعادة إدماج قابلة للقياس

يسلّط إطار عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) الضوء على ثلاث طرق مختلفة يمكن للمجتمعات النازحة تحقيق حل دائم بواسطتها[١٥]. وهذه الطرق هي: الاندماج في المناطق التي نزح إليها النازحون؛ والاندماج في منطقة أخرى غير منطقة النزوح؛ وإعادة الاندماج في موطن النازحين.

مع سعي العائدين نحو إعادة اندماج مستدامة في مناطقهم الأصلية، يمكن أن يساعد إطار إعادة الإدماج الذي وضعه نظام فريق الخبراء المعني بإحصائيات اللاجئين والنازحين في رصد مدى استدامة هذا النوع من الحلول الدائمة في على المدى الطويل[١٦]. فبعد عودة ٨٠٪ من النازحين، يبدو أن ضمان قاعدة أدلة محدثة ذات صلة بمعوقات إعادة الإدماج، وبخاصة منها المتعلقة بسُبل العيش والأمن الاقتصادي، أمرٌ أساسي في توفير المعلومات للحلول الدائمة الاستراتيجية والتخطيط.

يقدّم هذا التقرير لمحة سريعة عن الوضع الحالي المتعلق بسُبل العيش والأمن الاقتصادي، كجزء من الاستجابة الإنسانية للعراق في دعم إعادة اندماج الأسَر بشكل مستدام في مناطقهم الأصلية. ويعتمد التقرير على مجموعة من البيانات الثانوية التي تم جمعها في مواقع العودة كجزء من أنشطة المنظمة الدولية للهجرة في جمع البيانات الخاصة بمصفوفة تتبع النزوح في العراق (DTM) والقائمة الرئيسية ومؤشر العودة والتقييم الموقعي المتكامل، التي تجري على أساس نصف شهري وسنوي[١٧]. ويعرض هذا التقرير بيانات محدّثة مستمدة من هذه التقييمات.

اختيار المؤشّرات

يندرج في قسم التحليل من هذا التقرير، عدد من المؤشرات الكمية المجمّعة تحت معايير فريق الخبراء المعني بإحصائيات اللاجئين والنازحين. وكما هو الحال مع التقارير الأخرى المنشورة ضمن سلسلة إعادة الإدماج، يعمل إطار عمل فريق الخبراء المعني بإحصائيات اللاجئين والنازحين في سياق أزمة النزوح في العراق، مع المؤشرات تم اختيارها حسب أهميتها.

جميع المؤشّرات الواردة في قسم التحليل، مأخوذة من مجموعة بيانات مصفوفة تتبّع النزوح؛ وخاصة بيانات الجولة ١٤ من مؤشّر العودة (تشرين الأول – كانون الأول ٢٠٢١)[١٨] إضافة إلى مقارنة مع الجولة ١١ (تشرين الثاني – كانون الأول ٢٠٢٠). أما بقية المؤشّرات فمأخوذة من الجولة السادسة للتقييم الموقعي المتكامل الخاص بمصفوفة تتبع النزوح (أيار - تموز ٢٠٢١) والتي تمت مقارنتها بمؤشّرات من الجولة الخامسة للتقييم الموقعي المتكامل (تموز - آب ٢٠٢٠)[١٩]. وتم اشتقاق جميع أرقام السكان من الجولة ١٢٤ للقائمة الرئيسية لمصفوفة تتبع النزوح (تشرين الأول – كانون الأول ٢٠٢١)[٢٠]. أما المعلومات الإضافية الأخرى فمُشار إليها في جميع أنحاء التقرير. ويبيّن الجدول التالي، المؤشرات المستخدمة في التحليل بموجب كل معيار من معايير فريق الخبراء المعني بإحصائيات اللاجئين والنازحين.

١٥ اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ومعهد بروكينغز (٢٠١٠). إطار الحلول الدائمة للنازحين. أنظر:
https://interagencystandingcommittee.org/other/iasc-framework-durable-solutions-internally-displaced-persons

١٦ فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والنازحين (٢٠٢٠). التوصيات الدولية بشأن إحصاءات النازحين. أنظر:
https://unstats.un.org/unsd/statcom/51st-session/documents/BG-item-3n-internationalrecommendations-on-IDP-statistics-E.pdf

١٧ تشمل مصادر البيانات الأولية، الجولة ١٤ لمؤشر العودة (كانون الأول ٢٠٢١) والتقييم الموقعي المتكامل السادس (تموز ٢٠٢١).

١٨ المنظمة الدولية للهجرة (٢٠٢٠-٢١). مجموعات بيانات مؤشر العودة: الجولتان ١٤ و١١.

١٩ المنظمة الدولية للهجرة (٢٠٢١). مجموعة بيانات التقييم الموقعي المتكامل: الجولة ٦. أنظر: https://iraqdtm.iom.int/ILA6#Datasets

٢٠ المنظمة الدولية للهجرة (٢٠٢١). مجموعة بيانات القائمة الرئيسية لمصفوفة تتبّع النزوح (DTM)، الجولة ١٢٤. أنظر: https://iraqdtm.iom.int/MasterList#Datasets

قائمة المؤشّرات: الوصول إلى سُبل العيش والأمن الاقتصادي

المعيار	المعيار الفرعي	المؤشّر	مصدر البيانات
١- سُبل العيش وفُرص العمل	١-١ وصول محدود إلى فُرص العمل	النسبة المئوية للأسَر العائدة في مواقع يمكن لنصفهم أو أقل العثور على عمل	الجولتان ١١ و١٤ من مؤشّر العودة
		النسبة المئوية للأسَر العائدة في مواقع يعتبر الوصول إلى فُرص العمل أو سُبل العيش فيها هو الحاجة الرئيسية	الجولتان ٥ و٦ للتقييم الموقعي المتكامل
	١-٢ المشاريع التجارية المتوقفة	النسبة المئوية للأسَر العائدة في مواقع ليس فيها مشاريع تعمل، أو فيها عدد قليل فقط	الجولتان ١١ و١٤ من مؤشّر العودة
	١-٣ المشاريع الزراعية المتوقفة	النسبة المئوية للأسَر العائدة في مواقع ليس فيها مشاريع زراعية تعمل، أو فيها عدد قليل فقط الأنشطة الزراعية أو الحيوانية مقارنة مع ما قبل أزمة داعش	الجولتان ١١ و١٤ من مؤشّر العودة
٢- الأمن الاقتصادي	٢-١ المصادر الرئيسية للدخل	النسبة المئوية للأسَر العائدة في مواقع حسب مصادر الدخل الرئيسية	الجولتان ٥ و٦ للتقييم الموقعي المتكامل
	٢-٢ النشاط الاقتصادي	النسبة المئوية للأسَر العائدة في مواقع يعتبر غالبية سكانها نشطين اقتصادياً	الجولتان ٥ و٦ للتقييم الموقعي المتكامل
	٢-٣ عدم وجود أموال كافية لتلبية الاحتياجات الأساسية	النسبة المئوية للأسَر العائدة في مواقع تفتقر بعض الأسَر فيها إلى أموال كافية للطعام أو المأوى أو غير ذلك الاحتياجات الاساسية	الجولة السادسة للتقييم الموقعي المتكامل (الجولة الخامسة غير متوفرة، والمؤشّر غير مدرَج)

محدودية المعلومات

هناك نوعان من المعلومات في هذا التقرير:

١. بيانات ثانوية: المعلومات المذكورة في قسم التحليل مأخوذة من مصادر ثانوية، وهي مجموعة البيانات التي تم انتاجها كجزء من تقييمات منفصلة ذات أهداف خاصة وواضحة، لا تتعلق بالضرورة بإعادة إدماج العائدين. ولكلا التقييمَين الذين أنتجا البيانات الواردة في هذا التقرير (الجولتان ١١ و١٤ من مؤشّر العودة، والجولتان ٦و٧ للتقييم الموقعي المتكامل) أهداف واضحة في فهم التحديات التي تواجه العائدين في جميع أنحاء البلاد.

مع ذلك، فإن الأسئلة المدرجة في أدوات التقييم لم تسأل المشاركين على وجه التحديد حول الصورة التي تكون عليها التحديات التي تواجه إعادة إدماج العائدين، بل طُلِب منهم بدلاً من ذلك تحديد أنواع القضايا التي تواجههم. وتم اختيار المؤشرات حسب صلتها بمعايير إعادة الإدماج والمعايير الفرعية التي يتمحور قسم التحليل حولها. وعليه، يجب عند تفسير النتائج مراعاة كيفية تجميع البيانات حسب صلتها تحت بكل معيار من المعايير الفرعية.

٢. بيانات على مستوى الموقع: تم جمع كل البيانات الواردة في هذا التقرير على مستوى الموقع. ويعني ذلك أن جامعي المعلومات العاملين في مصفوفة تتبّع النزوح أجروا مقابلات مع مصادر المعلومات الرئيسيين حول الظروف التي تواجه العائدين في عدد من المواقع التي تتمثل في القرى بالنسبة للمناطق الريفية أو الأحياء السكنيّة للمناطق الحضرية (أي التقسيم الإداري الرابع). ورغم أن هذا النهج يسمح على نطاق واسع بتغطية وطنية على مدى فترة زمنية قصيرة، إلاّ أنه يعتمد في كثير من الأحيان على ممثل واحد لكل موقع؛ وخاصة منهم المخاتير وقادة المجتمع أو ممثلي المجالس المحلية، الذين يقدمون تقارير ووجهات نظر عن مجتمعات كبيرة ومتنوعة من السكان؛ الأمر الذي من شأنه أن يتسبب في محدودية تمثيل المجموعات الأصغر ذات الخصائص المميزة، أو في تناقضات بسبب التحيز إلى جماعة دون أخرى. من جهة أخرى، لم يتم احتساب الخصائص الرئيسية للأسَر، بما في ذلك المؤشرات الاجتماعية والديموغرافية، كعدد أفراد الأسرة، وعوامل الهشاشة (أي جنس ربّ الأسرة أو عدد الأفراد المعاقين) في مجموعات البيانات.

السِياق: العودة وإعادة الادماج[٢١]

في أوائل عام ٢٠٢٢، عادت ٨٢٥,٣٧٢ أسرة إلى مناطقها الأصلية. ويعيش أكبر عدد من العائدين في محافظة نينوى (٣٢١,٢٦٢) تليها الأنبار (٢٥٧,٠٨٢) وصلاح الدين (١٢٢,٩٥١). ويعرض الشكل (١) أدناه إجمالي عدد العائدين الذين وصلوا إلى ثمان محافظات في العراق.

الشكل ١: أعداد الأسَر العائدة، حسب المحافظات

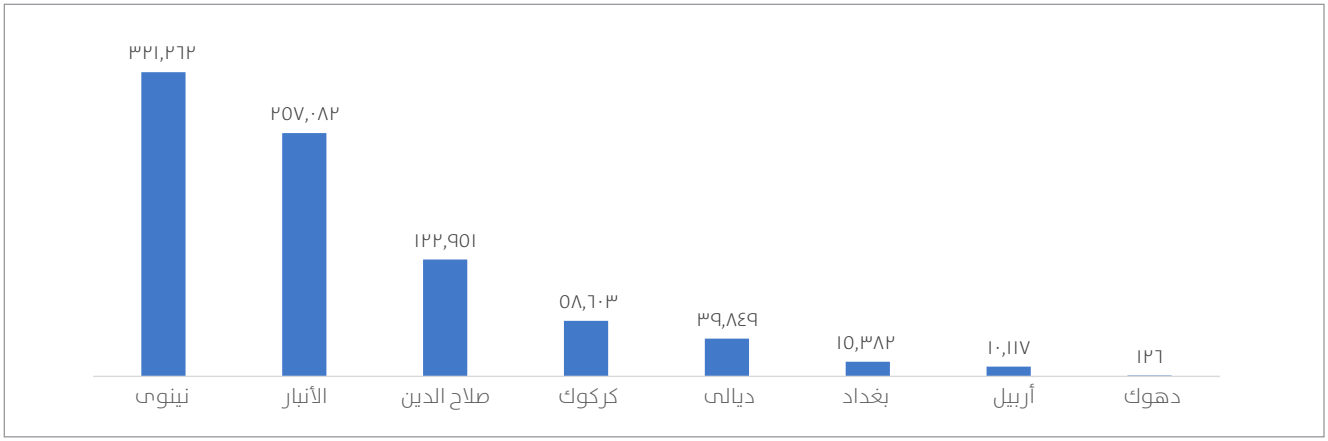

أما على مستوى الأقضية، فيعيش أكبر عدد من الأسَر العائدة في قضاء الموصل (١٧٨,٠٤٢) بمحافظة نينوى، يليه قضاء الرمادي (١٠٠,٢٦٤) والفلوجة (٩٥,١٣٥) في محافظة الانبار. وفي المرتبة الثانية، يأتي قضاء تلعفر في نينوى (٦٠,٢٥١) وتكريت في صلاح الدين (٣١,٦٢٧). وتوضح الخريطة (١) أدناه توزيع الأسَر العائدة في جميع مناطق العودة.

٢١ جميع المعلومات الواردة في هذا القسم مستمدة من مجموعة بيانات القائمة الرئيسية ١٢٤ لمصفوفة تتبع النزوح (DTM) (كانون الأول ٢٠٢١) والتي تتضمن نظرة عامة على عدد العائدين في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك المواقع والنواحي والأقضية التي عادوا إليها. أنظر: المنظمة الدولية للهجرة (٢٠٢١). مجموعة بيانات القائمة الرئيسية لمصفوفة تتبّع النزوح: الجولة ١٢٤. أنظر:

https://iraqdtm.iom.int/MasterList#Datasets

الخارطة ١: أعداد الأسَر العائدة حسب أقضية العودة

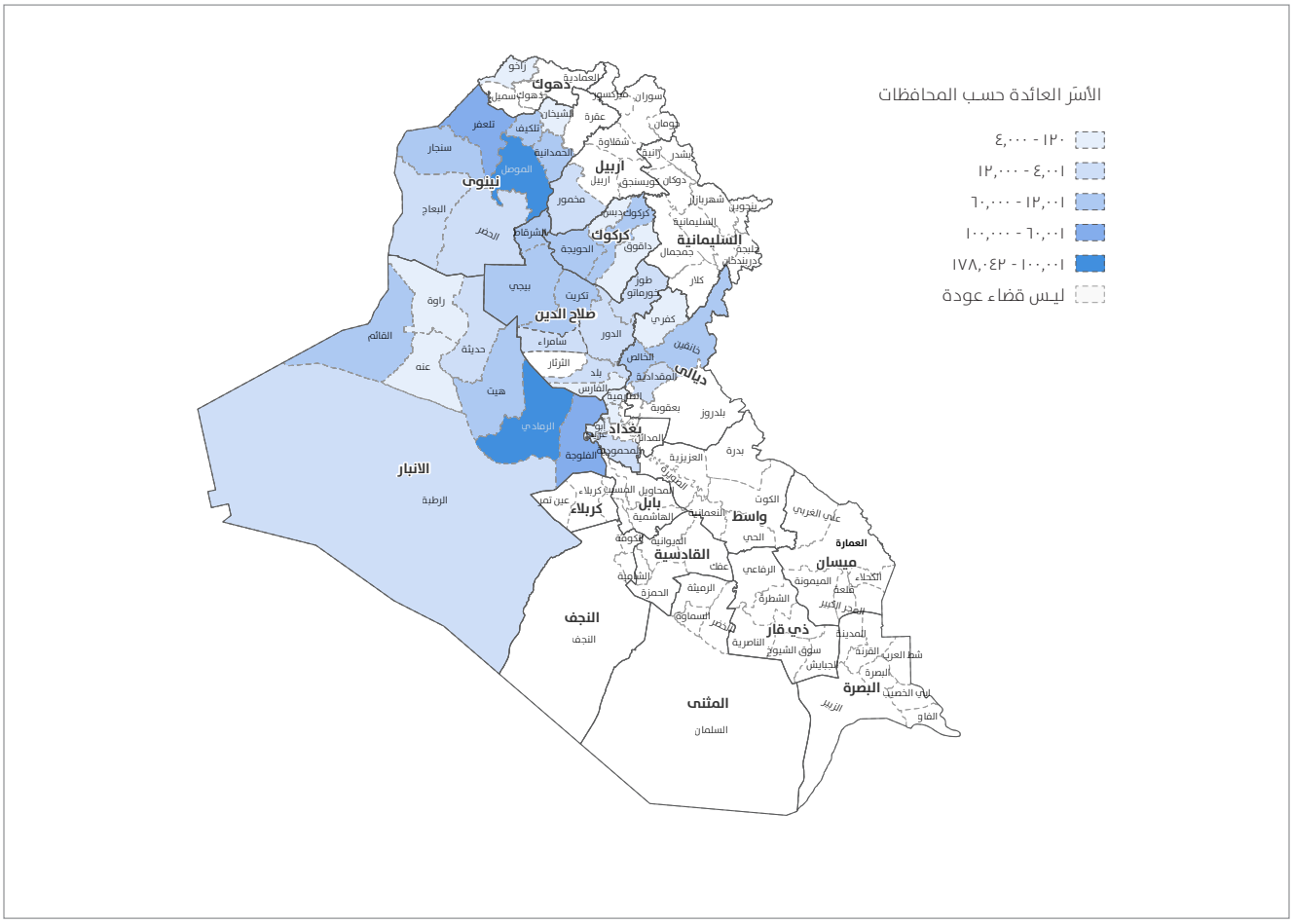

معدّلات العودة[٢٢]

معدّل العودة، هو أحد المقاييس الهامة لتحليل شدة الظروف في مواقع العودة؛ ويقصد به نسبة الأسَر التي أصبحت نازحة خلال نزاع داعش، ثم عادت إلى مناطقها الأصلية. إذ عادت بشكل عام، ٨٠٪ من الأسَر النازحة خلال نزاع داعش في جميع أنحاء البلاد. وتتباين هذه المعدلات بحسب المحافظات؛ إذ تحظى محافظة بغداد بأدنى معدل للعودة (٦٦٪) بخلاف دهوك (١٠٠٪) التي عادت منها جميع الأسَر النازحة إلى ديارها. وعلى مستوى الأقضية، سُجلت أدنى المعدلات في سنجار (٣٦٪) والبعاج (٣٥٪) يليهما قضاء طوز خورماتو (٦٢٪) والفارس وبلَد (٧٠٪).

الشكل ٢: معدّلات العودة، حسب محافظات العودة

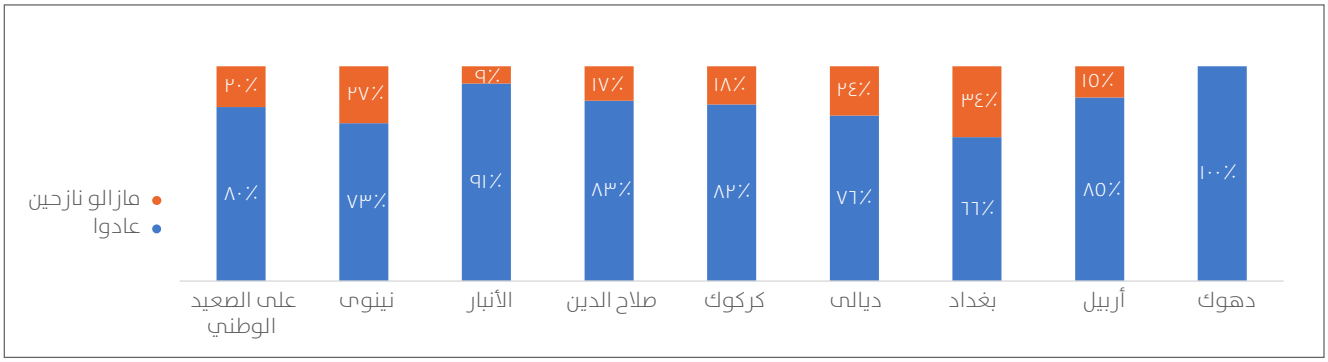

٢٢ جميع المعلومات الواردة في هذا القسم مستمدة من مجموعة بيانات القائمة الرئيسية ١٢٤ لمصفوفة تتبع النزوح (DTM) (كانون الأول ٢٠٢١) والتي تتضمن نظرة عامة على عدد العائدين في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك المواقع والنواحي والأقضية التي عادوا إليها. أنظر: المنظمة الدولية للهجرة (٢٠٢١). مجموعة بيانات القائمة الرئيسية لمصفوفة تتبّع النزوح: الجولة ١٢٤. أنظر:

https://iraqdtm.iom.int/MasterList#Datasets

نوايا العائدين من حيث الحركة[٢٣]

تنوي معظم الأسَر التي عادت إلى مناطقها الأصلية عبر البلاد (٩٤٪) البقاء هناك لمدة ١٢ شهراً (لغاية تموز ٢٠٢٢). أما الأسَر المتبقية فهي إما مترددة بشأن العودة (٥٪) أو تنوي الانتقال إلى منطقة أخرى داخل العراق (١٪). وفي معظم المحافظات تنوي جميع الأسَر العائدة تقريباً البقاء في موقعها الحالي خلال الاثني عشر شهراً القادمة. وتُعّد محافظة ديالى الاستثناء الوحيد على ذلك، حيث تنوي ٧٨٪ فقط من الأسَر العائدة البقاء. وعلى مستوى الأقضية، لوحظت نسبة منخفضة من الأسَر العائدة في قضاء الخالص (٤٥٪) بمحافظة ديالى، والتي تنوي البقاء في موقعها الحالي. في حين كانت أدنى معدلات النية بالعودة في قضاء سنجار (٧٨٪) والحويجة (٨١٪).

الشكل ٣: النسبة المئوية للأسَر التي تنوي البقاء في مواقعها الحالية (لغاية ٢٠٢٢) حسب محافظات العودة

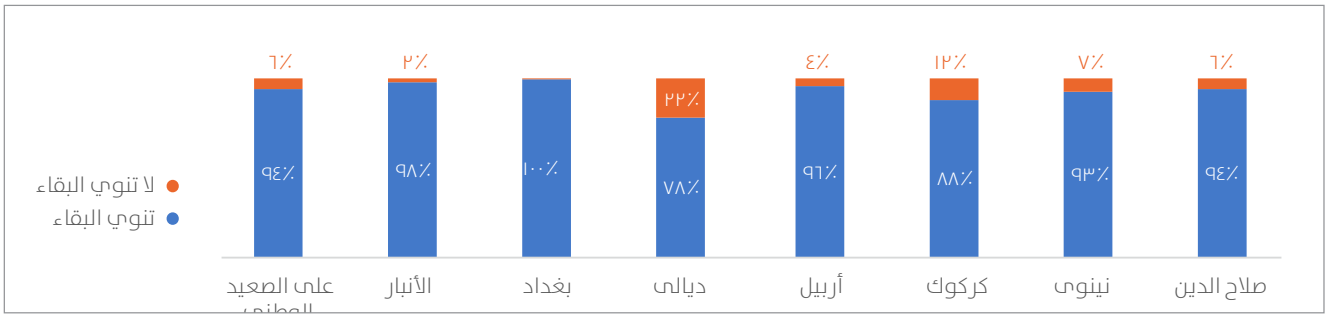

سُبل العَيش وحركات العودة[٢٤]

تعيش نسبة صغيرة فقط من جميع العائدين (٥٪) في مواقع تتوفر فيها فرص العمل كعامل رئيس للعودة إلى مناطق الأصل. لكن توفر فرص العمل يُعّد عاملاً أقل أهمية بكثير مقارنة بعامل السلامة والأمن (٩١٪ من العائدين) وتوافر السَكن (٨٢٪) والحصول على خدمات مثل الصحة والتعليم (٢٨٪) والانضمام إلى أفراد الأسرة الذين عادوا سابقاً (٨٪). وكما هو موضح أدناه، فإن نسبة الأسَر العائدة في المناطق التي تتوفر فيها فرص العمل بشكل يؤثر على العودة، تتراوح من صفر في دهوك وديالى، إلى ٢٥٪ و٢٤٪ في كل من أربيل وصلاح الدين.

الشكل ٤: النسبة المئوية للأسَر العائدة في المواقع التي يُعّد الوصول إلى العمل فيها سبباً رئيسياً للعودة، حسب محافظات العودة

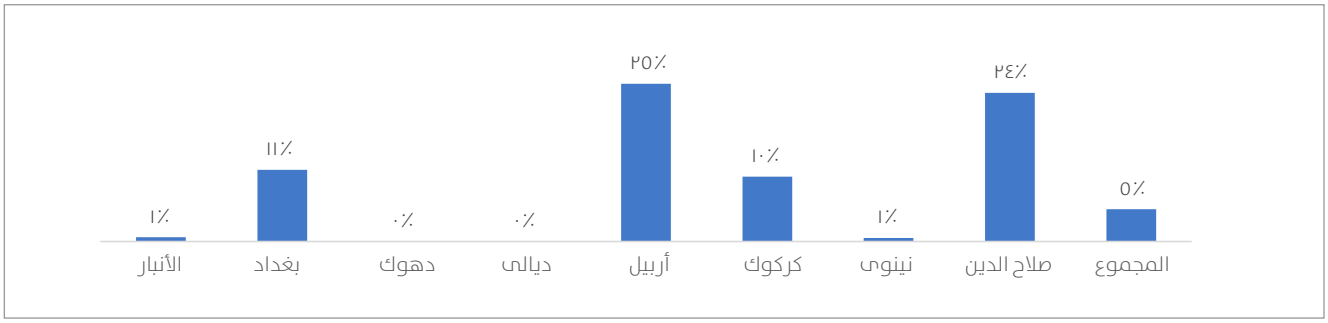

٢٣ جميع المعلومات الواردة في هذا القسم مستمدة من لوحة معلومات تقييم الاحتياجات متعددة المجموعات (MCNA) لمبادرة منظمة ريتش (REACH) الجولة التاسعة. فترة الاثني عشر شهراً التي يشير إليها مؤشر النوايا هي من تموز إلى تموز ٢٠٢١. ريتش (٢٠٢١). ملخص جداول MCNA الجولة ٩. أنظر:

https://data.humdata.org/dataset/reach-iraq-multi-cluster-needs-assessment-round-ix-2021

٢٤ جميع المعلومات الواردة في هذا القسم مستمدة من مجموعة بيانات التقييم الموقعي المتكامل: الجولة ٦، المنظمة الدولية للهجرة ٢٠٢١. أنظر: https://iraqdtm.iom.int/ILA6#Datasets

تحليل: تحديات الوصول إلى سُبل العيش والأمن الاقتصادي كعقبات بوجه العودة

١. سُبل العيش وفُرص العمل

أثرت أزمة داعش في العراق (٢٠١٤-٢٠١٧) بشكل كبير على الاقتصادات المحلية. حيث استهدف تنظيم داعش تدمير المساكن والبنية التحتية العامة، واحتلال أو تدمير مراكز النشاط التجاري كالأسواق والمناطق الصناعية، ومربيّ الماشية ومنتجي المواد الغذائية الطازجة. كما أدى الصراع إلى تعطيل سلاسل التوريد؛ فضلاً عن نزوح الأسَر من مناطق الصراع. ونتيجة لذلك، عانت ٨٢٥,٣٧٢ أسرة عائدة من استقلال مالي ضعيف وقوة شرائية محدودة، مما أدى إلى ندرة فرص كسب العيش والعمل[٢٥].

يتضمن هذا القسم موجزاً بالمؤشرات الرئيسية المتعلقة بمختلف أنواع سُبل العيش وتحديات الوصول إلى العمل من حيث صلتها بإعادة اندماج العائدين. وتغطي هذه المؤشرات المناطق ذات الوصول المحدود إلى فرص العمل، والحالات التي يعتبر فيها الوصول إلى العمل أو فرص كسب العيش حاجة رئيسية للأسَر العائدة. وتتعلق البيانات الإضافية بالتحديات التي تواجه العائدين من حيث علاقتها بالصناعة وانخفاض مستويات النشاط التجاري والزراعي في المناطق التي عادت إليها تلك الأسَر.

١-١ الوصول المحدود إلى فُرص العمل[٢٦]

تمثل التحديات التي تواجه الحصول على عمل إحدى أكبر معوقات إعادة ادماج العائدين في جميع أنحاء البلاد. فبشكل عام، تعيش ٥٣٩,٣٤٣ أسرة عائدة (٦٥٪) في مناطق يمكن لأقل من نصف السكان فيها العثور على عمل. ولم تحدث تغييرات في نسبة العائدين الذين يواجهون هذه العقبة بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١. وعلى مستوى المحافظات، يعيش أكبر عدد من الأسَر العائدة في مناطق ذات مستويات عمالة منخفضة في نينوى (٢١٦,٨٦٥) والأنبار (١٩٨,٠٨٨) بنسبة ٦٨٪ في نينوى و٧٧٪ في الأنبار من جميع العائدين في المحافظتين. كما يعيش عدد كبير من الأسَر العائدة في مناطق ذات فرص عمل قليلة في صلاح الدين (٦٩,٠٤٢؛ ٥٦٪) وديالى (٣٥,٤٠٩؛ ٨٩٪).

الشكل ٥: نسبة الأسَر العائدة في المواقع التي تتسّم بصعوبات في الوصول إلى العمل (وصول محدود أو معدوم)

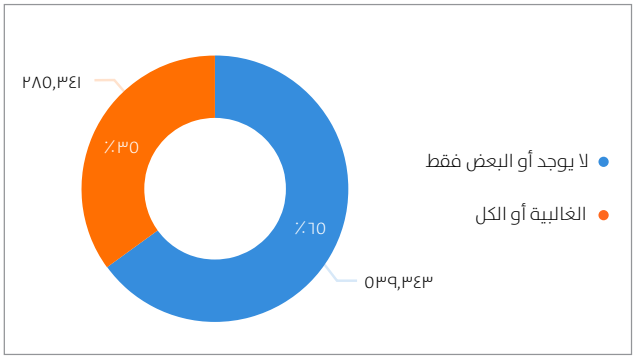

ولوحظَ تباين كبير عبر مناطق العودة، في عدد الأسَر العائدة في مناطق ذات فرص عمل محدودة. إذ يستضيف قضاء الموصل بمحافظة نينوى أكبر عدد من الأسَر العائدة في مناطق من هذا النوع (١١٤,٥٩٢) بنسبة ١٤٪ من جميع العائدين هناك. كذلك الحال بالنسبة للأسَر العائدة في أقضية تلعفر (٥٧,٩٤٣؛ ٩٦٪) وسنجار (١٩,٨٩٩؛ ٩٩٪) والبعاج (٨,٩٢١؛ ٩٩٪) من محافظة نينوى التي تعرضت لدمار واسع النطاق خلال أزمة داعش.

وتجدر الإشارة إلى أن جميع الأسَر العائدة البالغ عددها ١٧,٢٣٨ أسرة (١٠٠٪) في قضاء خانقين بمحافظة ديالى، تعيش في مناطق ذات فرص عمل محدودة. كما تعيش أعداد كبيرة أيضاً في أقضية الرمادي (٩٦,٣٧٠؛ ٩٦٪) والفلوجة (٤٣,٢٣٦؛ ٤٥٪) وهيت (٢٧,١٦٧؛ ٩١٪) بمحافظة الأنبار.

تبيّن الخارطة (٢) أدناه لمحة عن أعداد الأسَر العائدة في مناطق ذات فرص عمل محدودة

٢٥ منظمة هابيتات (٢٠١٦). نبذة عن مدينة الموصل، العراق: تقييم متعدد القطاعات لمدينة تحت الحصار. أنظر:

https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/UN-Habitat_MosulCityProfile_V5.pdf

٢٦ جميع المعلومات الواردة في هذا القسم مستمدة من مجموعات بيانات مؤشر العودة لصفوفة تتبع النزوح (الجولتان ١١ و١٤). أنظر: المنظمة الدولية للهجرة في العراق (كانون الأول ٢٠٢٠ وكانون الأول ٢٠٢١). مجموعات بيانات مؤشر العودة: الجولتان ١١ و١٤. أنظر: https://iraqdtm.iom.int/ReturnIndex#Datasets

الخارطة ٢: عدد الأسَر العائدة في مناطق ذات فرص عمل محدودة، حسب أقضية العودة

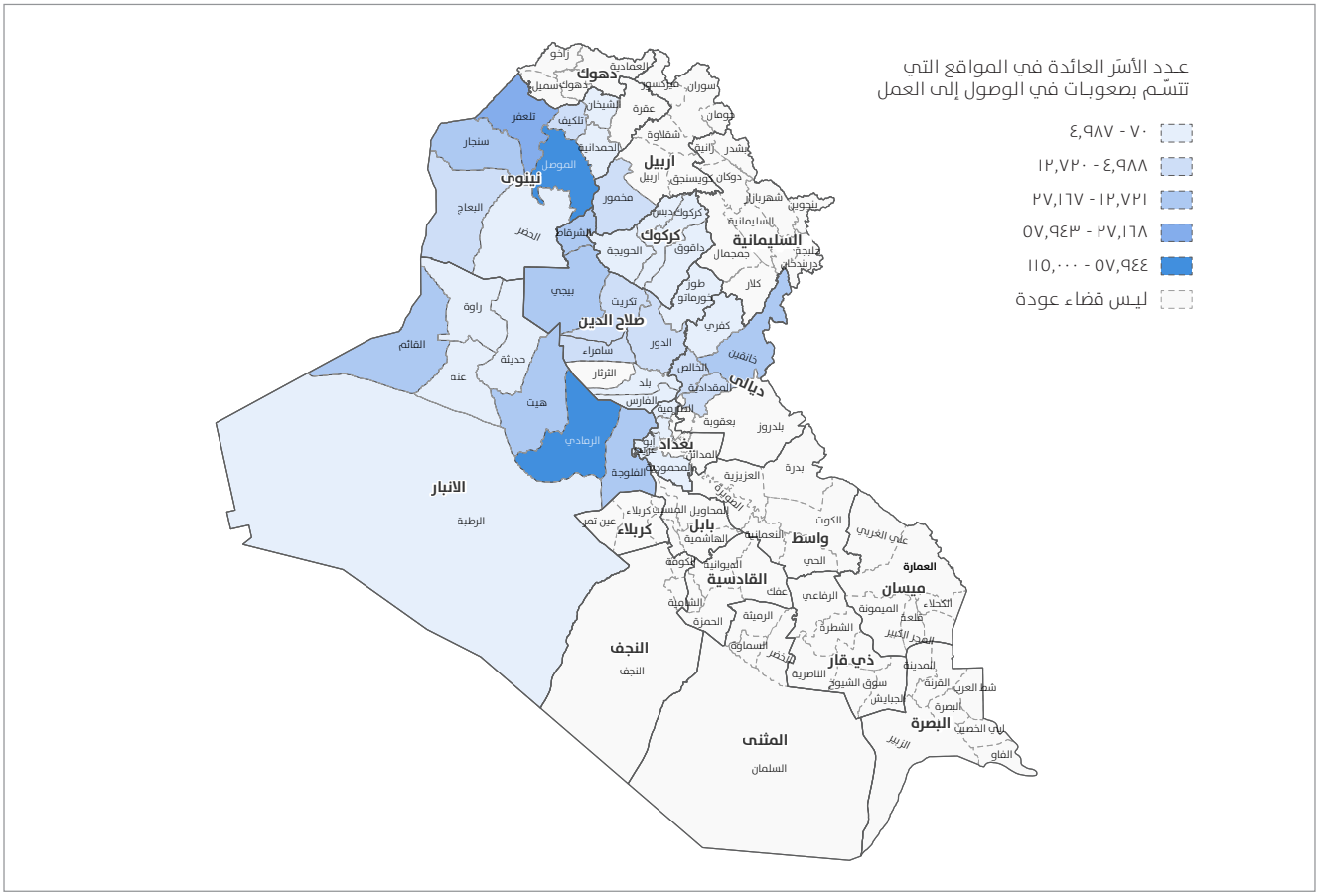

٢-١ الوصول إلى فُرص العمل وسُبل العيش كحاجات أساسية[٢٧]

كذلك تمثل التحديات التي تواجه الوصول إلى سُبل العيش وفرص العمل إحدى أهم احتياجات العائدين. فعلى الصعيد الوطني، تعيش ٦٤٢,٨٢٠ أسرة (٧٩٪ من جميع العائدين) في مناطق يُعّد الوصول إلى سُبل العيش وفرص العمل فيها حاجة رئيسية. وتنتشر هذه الأسَر بشكل رئيس في نينوى (٢٧١,٧٤١؛ ٨٥٪ من جميع العائدين في المحافظة) والأنبار (١٩٧,٠٥٤؛ ٧٨٪) وصلاح الدين (٨٩,١١٢؛ ٧٥٪).

يبيّن الشكل (٦) أدناه عدد العائدين الذين ذكروا هذه الحاجة في محافظات العودة.

الشكل ٦: عدد الأسَر العائدة في المواقع التي يُعّد فيها الوصول إلى العمل وسُبل العيش حاجة أساسيّة، حسب المحافظات

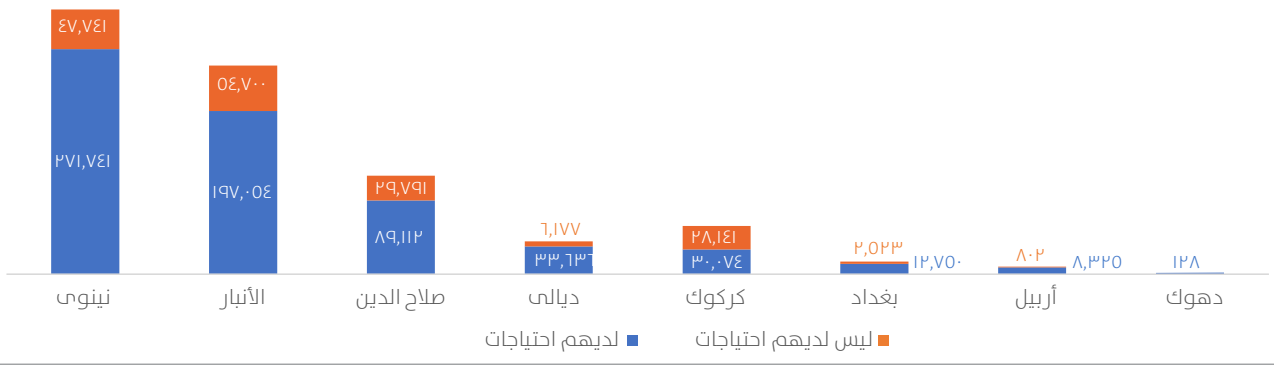

٢٧ جميع المعلومات الواردة في هذا القسم مستمدة من التقييم الموقعي المتكامل لمصفوفة تتبع النزوح (الجولتان ٥ و٦). أنظر: المنظمة الدولية للهجرة في العراق (٢٠٢١ و٢٠٢٠). مجموعة بيانات التقييم الموقعي المتكامل. أنظر: https://iraqdtm.iom.int/ReturnIndex#Datasets

وتجدر الإشارة إلى أن الوصول إلى فرص العمل وسُبل العيش هو الحاجة الأساسية لجميع العائدين على الصعيد الوطني (٧٩٪ من الأسَر) وهذه القضية تواجه العائدين بمعدلات أعلى من إعادة تأهيل البنية التحتية والخدمات (٤٩٪) والمواد الصحية وغير الغذائية (٣٩٪). وكما هو مبيّن في الجدول أدناه، يعّد الوصول إلى سُبل العيش وفرص العمل حاجة رئيسية في معظم محافظات العودة، خاصة في محافظات دهوك (١٠٠٪ من الأسَر)[٢٨] وأربيل (٩١٪) ونينوى (٨٥٪) وبغداد (٨٣٪). ويعتبر الوصول إلى ماء الشرب حاجة مطلوبة بشّدة في كركوك بمعدل ٦٢٪ للأسَر العائدة، في حين أن ٥٢٪ من تلك الأسَر بحاجة إلى فرص العمل وسُبل العيش.

الشكل ٧: عدد الأسَر العائدة في المواقع التي يُعّد فيها الوصول إلى العمل وسُبل العيش حاجة أساسية مقارنة بالاحتياجات الأخرى، حسب المحافظات[٢٩]

	الأنبار	بغداد	دهوك	ديالى	أربيل	كركوك	نينوى	صلاح الدين	وطنياً
فُرص العمل/ سُبل العيش	٧٨٪	٨٣٪	١٠٠٪	٨٤٪	٩١٪	٥٢٪	٨٥٪	٧٥٪	٧٩٪
إعادة تأهيل أو إعمار البنية التحتية والخدمات	٤٥٪	٥٠٪	٠٪	٧٤٪	١٥٪	١٣٪	٥٤٪	٥٨٪	٤٩٪
الصحّة	٥٠٪	٥٥٪	١٠٠٪	٧٪	٢٦٪	٩٪	٣٩٪	٤٢٪	٣٩٪
المواد غير الغذائية	٥٧٪	٥٢٪	٠٪	٧٩٪	٧١٪	٤٩٪	٢٢٪	٢٤٪	٣٩٪
ماء الشرب	٣٤٪	١٢٪	٠٪	٣٦٪	٣٣٪	٦٢٪	١٣٪	١٨٪	٢٥٪
التعليم	١٨٪	١٤٪	٠٪	٦٪	١٪	١٢٪	٢١٪	١٧٪	١٨٪
الحلول الخاصة بانتهاكات الحقوق المتعلقة بالنزوح	٠٪	٠٪	٠٪	١٪	٠٪	٠٪	٢٤٪	٣٧٪	١٥٪

تبيّن الخارطة (٣) أدناه، عدد العائدين في محافظات العودة الذين ذكروا أن الحصول على فرص العمل وسُبل العيش حاجة أساسية

الخارطة ٣: عدد الأسَر العائدة في المواقع التي يُعّد فيها الوصول إلى العمل وسُبل العيش حاجة أساسية، حسب أقضية العودة

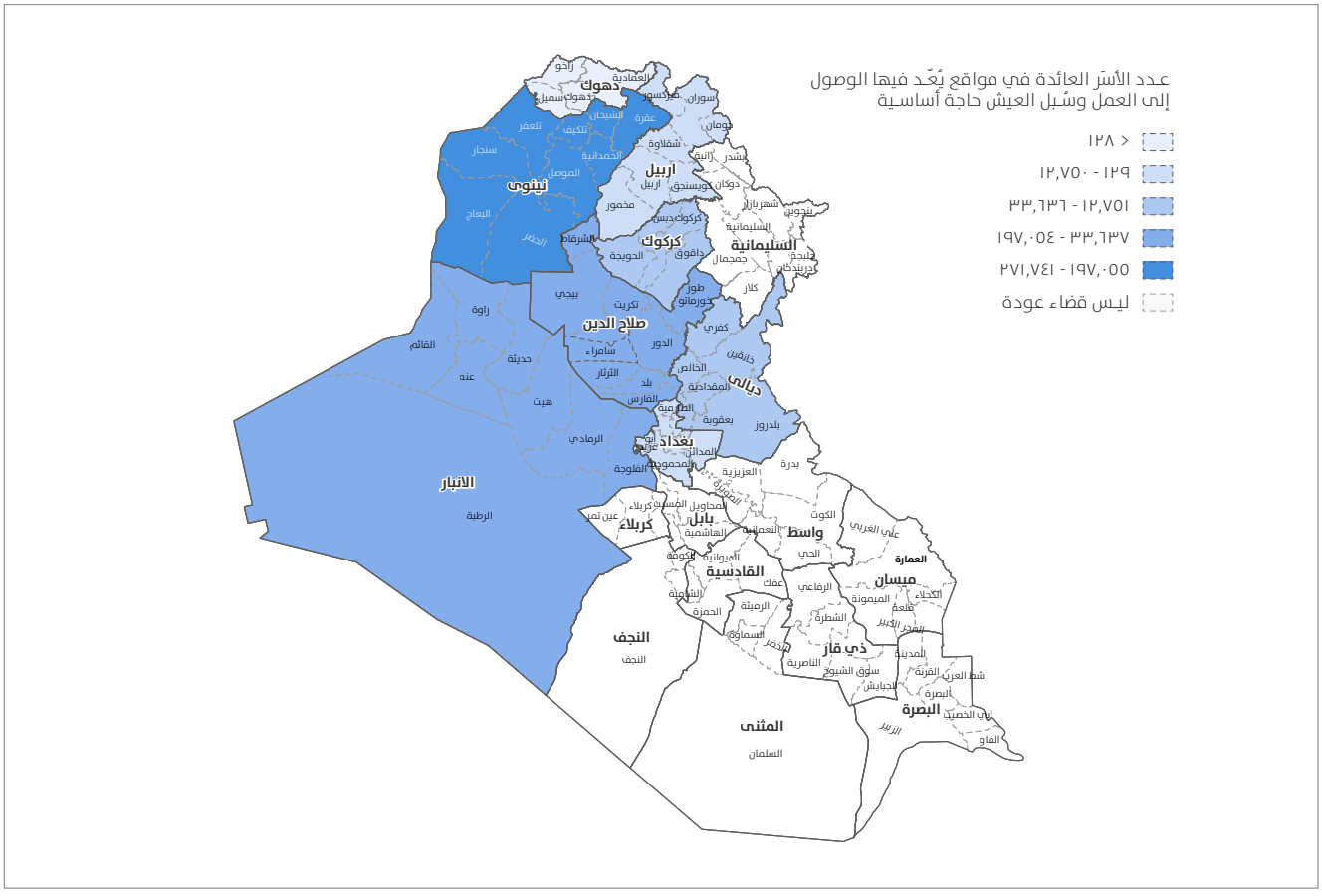

٢٨ لاحظ أن هناك عدد قليل من الأسَر العائدة (١٢٨) في محافظة دهوك.

٢٩ طُلِب من المشاركين اختيار ثلاثة مصادر دخل كحدّ أعلى. لذلك فإن الإجابات لا تساوي ١٠٠٪.

١-٣ المشاريع المتوقفة[٣٠]

تعتبر المشاريع والأعمال المتوقفة مقياساً آخر لفهم تحديات إعادة الإدماج التي تواجه العائدين. إذ تعيش ٣١٨,١٥٧ أسرة (٣٩٪ من جميع العائدين) في مناطق تعمل فيها بعض الأعمال والمشاريع الاقتصادية فقط، أو لم تُستأنف فيها أية أعمال ومشاريع بعد هزيمة داعش. ولم تحدث تغييرات كبيرة بالنسبة لهذا المؤشّر بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١. وتعيش باقي الأسَر إما في مناطق تعمل فيها معظم الأعمال والمشاريع الاقتصادية (٤٧١,٦٤٠؛ ٥٧٪) أو مناطق ليست فيها أية أعمال ومشاريع (٣٤,٨٨٧؛ ٤٪). وهناك تباين كبير على مستوى المحافظات من حيث عدد الأسَر العائدة في مواقع تعمل فيها بعض الأعمال والمشاريع فقط أو ليست فيها أية أعمال ومشاريع. وتحوي محافظة الأنبار النسبة الأكبر من الأسَر العائدة في مثل هذه المواقع (١١٠,٦٤٨؛ ٤٣٪ في المحافظة) تليها محافظتا نينوى (٨٨,٧٣٩؛ ٢٨٪) وصلاح الدين (٦٨,٣٦٦؛ ٥٦٪).

الشكل ٨: عدد الأسَر العائدة في المواقع التي توجد فيها مشاريع متوقفة (مشاريع قليلة تعمل، أو كلها متوقفة)

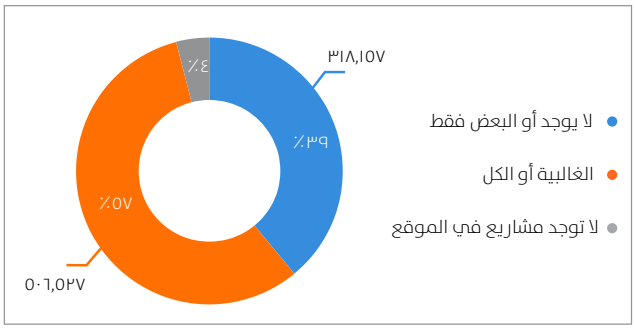

هناك تباين كبير أيضاً عبر أقضية العودة. إذ يضم قضاء الرمادي بمحافظة الأنبار أكبر عدد من الأسَر العائدة في مواقع ليست فيها أعمال ومشاريع (٦٥,١١٩)، وتبلغ نسبتهم ثلثا عدد الأسَر العائدة في القضاء (٦٥٪)، يليه قضاء الموصل في محافظة نينوى (٢٩,٦١٧؛ ١٧٪) ثم الفلوجة (٢٦,٢٤٣؛ ٢٨٪) في الأنبار والشرقاط في صلاح الدين (٢٤,٩٠٠؛ ٩٢٪). وتجدر الإشارة إلى أن جميع الأسَر العائدة تقريباً في قضاء المقدادية بمحافظة ديالى (٩,٦٣١؛ ٩٩٪) وقضاء الفارس في صلاح الدين (٢,١٦٥؛ ٩٤٪) يعيشون في مواقع لا يوجد فيها سوى بعض الأعمال والمشاريع فقط أو ليست فيها أية أعمال ومشاريع. تبيّن الخارطة (٤) أدناه أعداد الأسَر العائدة التي تعيش في مواقع من هذا النوع.

الخارطة ٤: عدد الأسَر العائدة في المواقع التي توجد فيها أعمال ومشاريع متوقفة (مشاريع قليلة تعمل، أو كلها متوقفة) حسب أقضية العودة

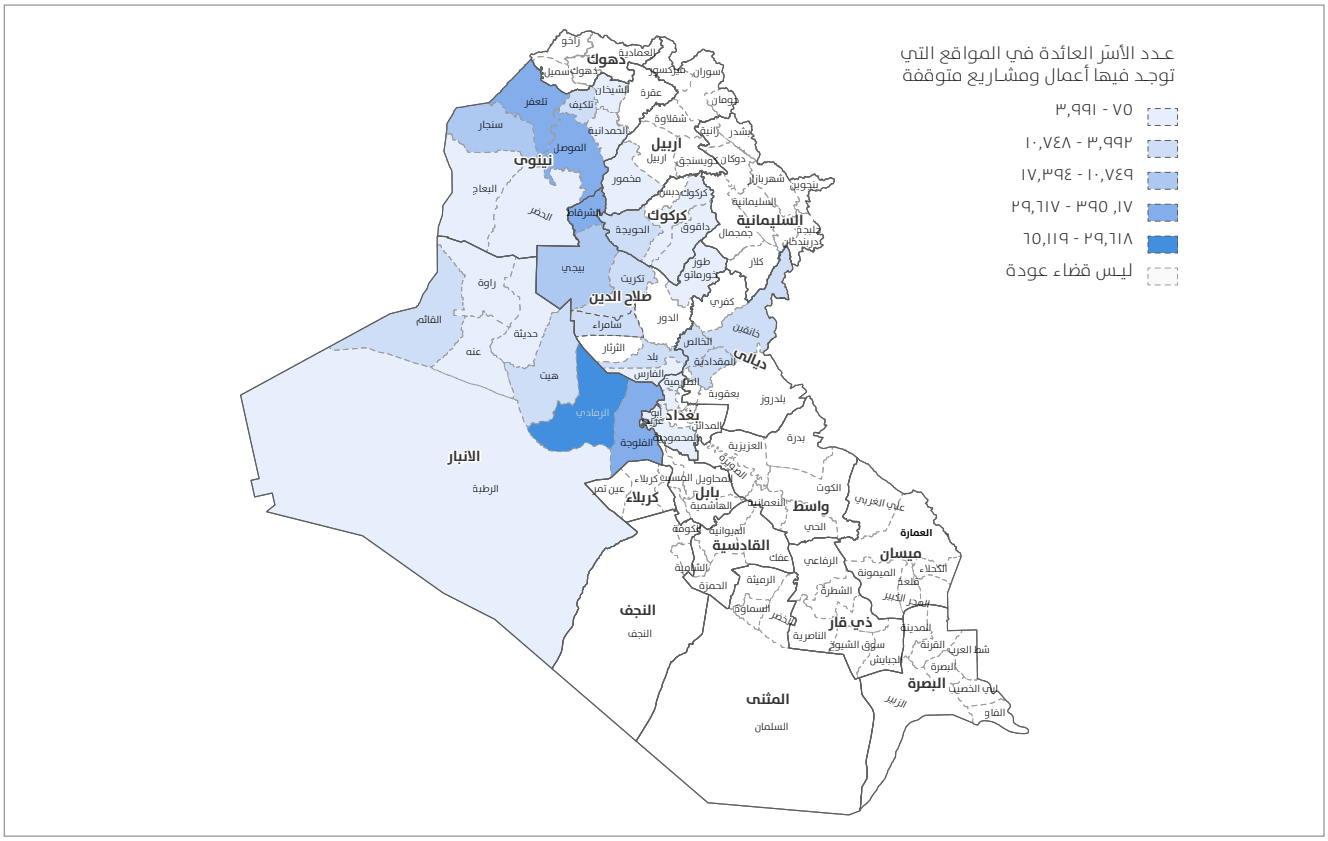

٣٠ جميع المعلومات الواردة في هذا القسم مستمدة من مجموعات بيانات مؤشّر العودة لصفوفة تتبع النزوح (الجولتان ١١ و١٤). أنظر: المنظمة الدولية للهجرة في العراق (كانون الأول ٢٠٢٠ وكانون الأول ٢٠٢١). مجموعات بيانات مؤشّر العودة: الجولتان ١١ و١٤. أنظر: https://iraqdtm.iom.int/ReturnIndex#Datasets

٤-١ المشاريع الزراعية المتوقفة[٣١]

خلال أزمة داعش، نزح العديد من الأهالي الذين كانوا يعتمدون على الزراعة كمصدر رئيس للدخل. إذ استهدف تنظيم داعش أيضاً المناطق الزراعية ذات الثروة الحيوانية والصناعات الإنتاجية، وتعرّض العديد من الأراضي الزراعية للدمار خلال العمليات العسكرية لاستعادة المناطق التي كانت تحت سيطرة داعش[٣٢]. وما زالت آثار الأزمة على تلك الصناعات الحيوية ملحوظة في مناطق العودة، إذ يعاني العديد من أهالي المناطق الزراعية من العثور على عمل، نتيجة لتأثير الأزمة على سلاسل التوريد والوصول إلى الأطعمة الطازجة في الأسواق.

تعيش أكثر من نصف الأسَر العائدة على الصعيد الوطني (٤٢٧,٩٩٧؛ ٥٢٪) في مناطق لا توجد فيها أعمال ومشاريع زراعية. بينما تعيش ٣٩٦,٦٨٧ أسرة في مناطق زراعية؛ من بينهم ١٨٣,٢٢٦ أسرة (٤٦ ٪) في مناطق يوجد فيها بعض الأعمال والمشاريع الزراعية أو ليس فيها أية أعمال ومشاريع من هذا القبيل. في حين تعيش ٢١٢,٧٤٠ أسرة (٥٤٪) في مناطق تعمل فيها معظم أو جميع الأعمال والمشاريع الزراعية. ولم تسجِّل أي تغييرات في المعدل الوطني للأنشطة الزراعية الجارية بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

الشكل ٩: عدد الأسَر العائدة في المناطق الزراعية التي توجد فيها مشاريع زراعية متوقفة (مشاريع قليلة تعمل، أو كلها متوقفة)

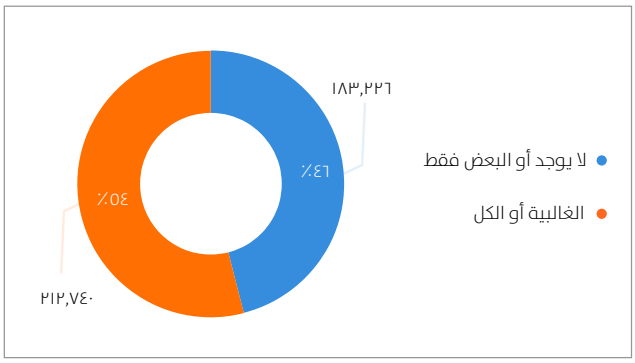

على مستوى المحافظات، تضّم محافظة نينوى أكبر عدد من الأسَر العائدة في مثل هذه المواقع (٨٠,٤٤٢) بنسبة ٤٨٪ من جميع الذين يعيشون في مناطق زراعية في المحافظة. ويعيش عدد كبير من تلك الأسَر في قضاء الموصل (٣٢,١١٠؛ ٥٠٪) من مجموع الأسَر في مثل هذه المناطق). وتجدر الإشارة إلى أن جميع الأسَر العائدة تقريباً (١٦,٨٧٨؛ ٩٩٪) في قضاء سنجار المعتمد على الزراعة، يعيشون في مواقع تحوي بعض الأعمال والمشاريع الزراعية، أو لا يوجد فيها أية أنشطة زراعية.

وفي محافظة الأنبار، يعيش حوالي ثلثا الأسَر العائدة في مواقع زراعية تفتقر إلى أعمال ومشاريع زراعية (٥٩,١٢٩؛ ٦٧٪)، وتحديداً في قضائيَ الرمادي (٢٣,٥١٢؛ ٨٠٪) والفلوجة (١٨,٧١٦؛ ٤٨٪). وتبيّن الخارطة (٥) أدناه عدد الأسَر العائدة في المناطق التي ليس فيها ممارسات الزراعية.

٣١ جميع المعلومات الواردة في هذا القسم مستمدة من مجموعات بيانات مؤشّر العودة لمصفوفة تتبع النزوح (الجولتان ١١ و١٤). أنظر: المنظمة الدولية للهجرة في العراق (كانون الأول ٢٠٢٠ وكانون الأول ٢٠٢١). مجموعات بيانات مؤشّر العودة: الجولتان ١١و ١٤. أنظر: https://iraqdtm.iom.int/ReturnIndex#Datasets. إضافة إلى ذلك، في تقييم المنظمة الدولية للهجرة لسُبل العيش في المناطق المتضررة من داعش، أفاد ٧٣٪ من مصادر المعلومات الرئيسيين أن مناطقهم تأثرت بالظروف المناخية مثل الجفاف ودرجات الحرارة المرتفعة. أنظر: المنظمة الدولية للهجرة في العراق (٢٠٢٢). تقييم تحليل سوق العمل في المناطق المتضررة من داعش.

٣٢ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. تأثير تنظيم داعش على قطاع الزراعة في العراق. أنظر: https://reliefweb.int/report/iraq/impact-isis-iraq-s-agricultural-sector

الخارطة ٥: عدد الأسَر العائدة في المناطق الزراعية التي توجد فيها مشاريع زراعية متوقفة (مشاريع متوقفة أو البعض فقط تعمل) حسب أقضية العودة

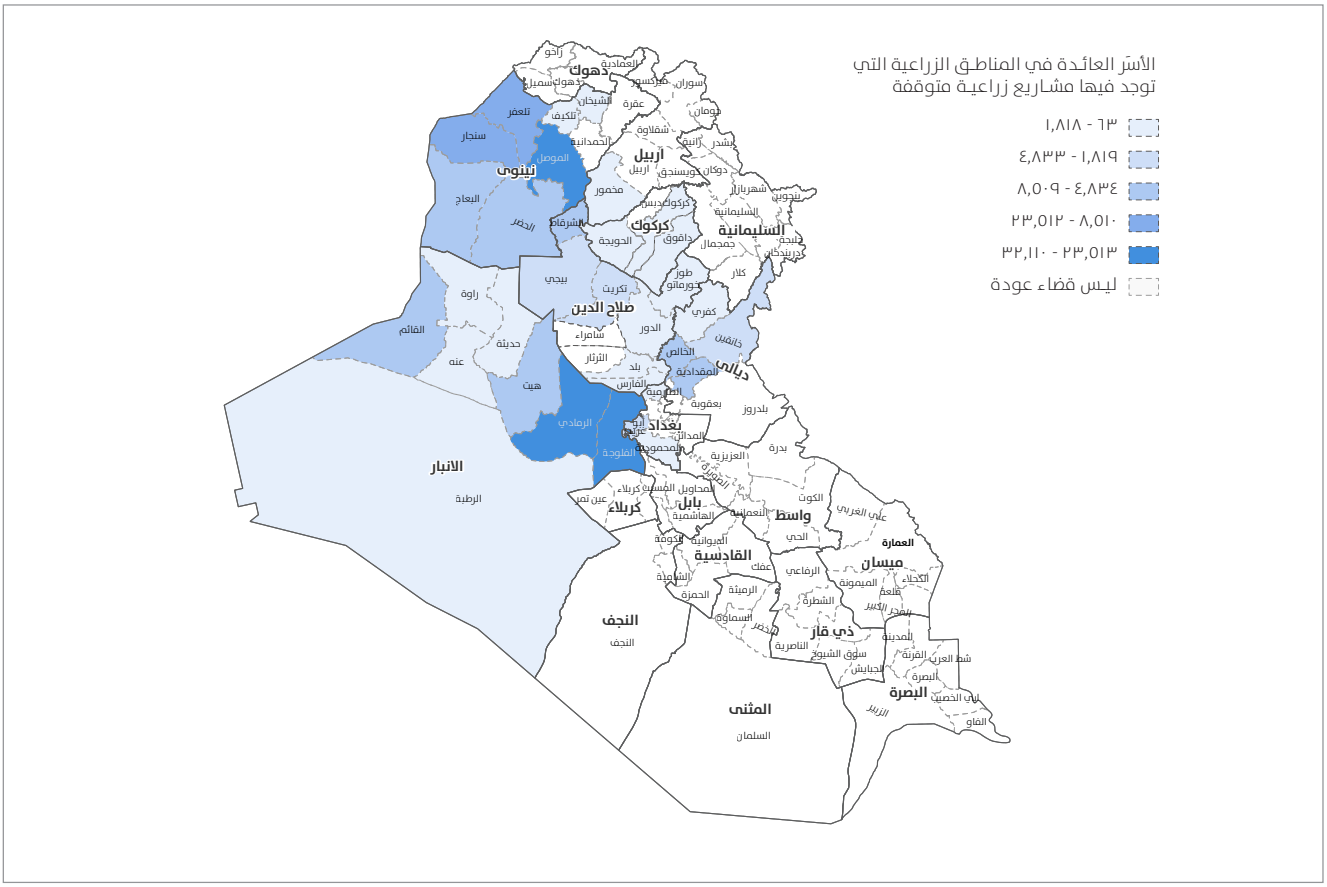

٢- الأمن الاقتصادي

إن لنوع الدخل الذي يحصل عليه العائدون في مناطقهم الأصلية وللمستويات الاقتصادية في تلك المناطق دوراً كبيراً في إعادة الإدماج المستدام. فحسب إطار عمل نظام فريق الخبراء المعني بإحصائيات اللاجئين والنازحين[٣٣] يُصنَّف الأمن الاقتصادي بشكل منفصل عن سُبل العيش والفرص الاقتصادية من حيث صلتها بمصادر الدخل التي تعتمد عليها الأسَر. وإلى جانب محدودية فرص العمل وسُبل العيش، يؤدي فهم هذه القضايا إلى فهم الظروف الاقتصادية التي تواجهها الأسَر عبر مناطق العودة في العراق. ويقدم هذا القسم معلومات عبر مؤشرات الأمن الاقتصادي الأساسية، بما في ذلك الأنواع الرئيسية لمصادر الدخل، ومستويات النشاط الاقتصادي للأسرة، وحالات الأسَر منخفضة الدخل للغذاء والمأوى والاحتياجات الأساسية الأخرى.

٢-١ مصادر الدخل[٣٤]

في جميع مواقع العودة، تعيش أسَر العائدين في مناطق تعتمد اعتماداً كبيراً على الراتب الآتي من الوظيفة الحكومية (٦٦٣,٢٩٨ أسرة؛ ٨٢٪). أما ثاني مصدر للدخل كما ذكرَ العائدون فهو التجارة العشوائية أو العمل اليومي غير المنتظم (٤٩٢,٦٦٧؛ ٦١٪) يليه الراتب التقاعدي في المرتبة الثالثة (٣٦١,٥٠٧؛ ٤٤٪) ثم العمل في القطاع الخاص (٣١٥,٣١٩؛ ٣٩٪) والزراعة (٣١٥,٣١٦؛ ٣٩٪). في حين لم تسجل فروق كبيرة على هذا المؤشّر بين عامَي ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

٣٣ فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والنازحين (٢٠٢٠). التوصيات الدولية بشأن إحصاءات النازحين. أنظر:
https://unstats.un.org/unsd/statcom/51st-session/documents/BG-item-3n-internationalrecommendations-on-IDP-statistics-E.pdf

٣٤ جميع المعلومات الواردة في هذا القسم مستمدة من التقييم الموقعي المتكامل لمصفوفة تتبع النزوح (الجولتان ٥ و٦). أنظر: المنظمة الدولية للهجرة في العراق (٢٠٢١ و٢٠٢٠). مجموعة بيانات التقييم الموقعي المتكامل. أنظر: https://iraqdtm.iom.int/ReturnIndex#Datasets

الشكل ١٠: عدد العائدين حسب مصادر الدخل الرئيسية في مواقع العودة[٣٥]

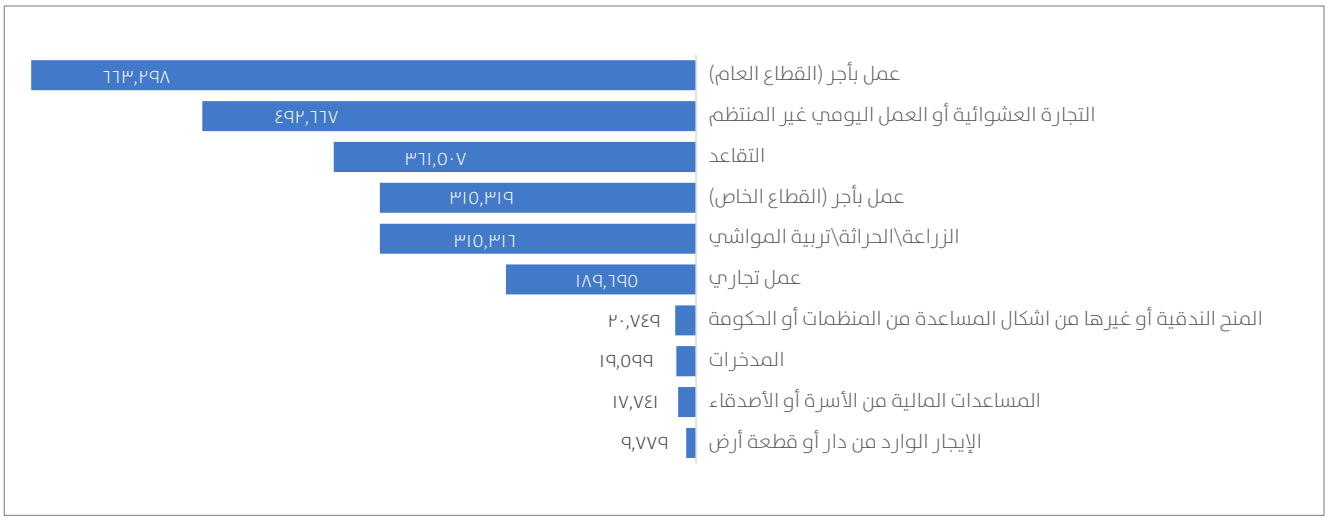

هناك اختلاف ملحوظ في أنواع مصادر الدخل التي ذكرها العائدون عبر محافظات العودة الثمان. فعلى سبيل المثال، تتفاوت نسبة الأسَر العائدة التي تعتمد على الراتب الحكومي بين ٥١٪ في محافظة أربيل إلى ١٠٠٪ في محافظة دهوك[٣٦]. وكذلك الحال بالنسبة للأسَر العائدة التي تعتمد على التجارة العشوائية أو العمل اليومي غير المنتظم، من صفر في دهوك إلى ٨٦٪ في كركوك و٨٩٪ في ديالى. وليست هناك أسَر في بغداد تعتمد على الراتب التقاعدي؛ بينما يعيش (٦٤٪) من الأسَر العائدة في أربيل في مناطق تعتمد على هذا المصدر.

في محافظة نينوى التي أصيبت بالضرر الأكبر خلال أزمة داعش، يعيش ١٨٪ فقط من الأسَر العائدة في مناطق يمارس فيها الأهالي عادة أعمالاً ومشاريع تجارية، أي حوالي نصف المعدل الوطني (٣٩٪).

الشكل ١١: الأسَر العائدة حسب مصادر الدخل الرئيسية في مواقع العودة، حسب المحافظات[٣٧]

	الأنبار	بغداد	دهوك	ديالى	أربيل	كركوك	نينوى	صلاح الدين	وطنياً
عمل مدفوع الأجر (القطاع العام)	٨٦٪	٥٢٪	١٠٠٪	٦٤٪	٥١٪	٧٠٪	٨٤٪	٨٤٪	٨٢٪
التجارة العشوائية أو العمل اليومي غير المنتظم	٣٩٪	٤٤٪	٠٪	٨٩٪	٧٩٪	٨٦٪	٧٢٪	٥٣٪	٦١٪
التقاعد	٤١٪	٠٪	٠٪	٣٤٪	٦٤٪	٣٦٪	٥٠٪	٤٨٪	٤٤٪
عمل مدفوع الأجر (القطاع الخاص)	٧٢٪	٣١٪	١٠٠٪	٢١٪	٢٦٪	٤٢٪	١٨٪	٣١٪	٣٩٪
الزراعة / الحراثة / تربية المواشي	٣٠٪	٨٣٪	١٠٠٪	٤٧٪	٣٨٪	٣٨٪	٤٠٪	٤٦٪	٣٩٪
عمل تجاري	٢٦٪	٣١٪	٠٪	١٩٪	١٣٪	٢٤٪	٢١٪	٢٤٪	٢٣٪
المنح النقدية أو غيرها من أشكال المساعدات من المنظمات أو الحكومة	٠٪	٧٪	٠٪	١٢٪	٠٪	٠٪	٤٪	١٪	٣٪
المدخرات	١٪	٣٪	٠٪	٦٪	٢٪	٠٪	٢٪	٦٪	٢٪
المساعدات المالية من الأسرة أو الأصدقاء	١٪	٠٪	٠٪	٠٪	٣٪	٠٪	٤٪	٢٪	٢٪
الإيجار الوارد من دار أو قطعة أرض	٠٪	٠٪	٠٪	٠٪	٠٪	٠٪	١٪	٤٪	١٪

٣٥ طُلِب من مصادر المعلومات الرئيسيين اختيار ثلاثة مصادر دخل كحدّ أعلى. لذلك فإن الإجابات لا تساوي ١٠٠٪.

٣٦ لاحظ أن هناك عدد قليل من الأسَر العائدة (١٢٨) في محافظة دهوك.

٣٧ طُلِب من مصادر المعلومات الرئيسيين اختيار ثلاثة مصادر دخل كحدّ أعلى. لذلك فإن الإجابات لا تساوي ١٠٠٪.

٢-٢ النشاط الاقتصادي[٣٨]

هناك مؤشر آخر يتعلق بمناطق العودة، من حيث كون الأسَر نشطة أو غير نشطة اقتصادياً. فعلى الصعيد الوطني، تعيش أسرة واحدة من بين كل أسرتين عائدتين (٤٠٤,٣٦٣؛ ٥٠٪) في مناطق نشطة اقتصادياً. في حين لا توجد هكذا أسَر عائدة في دهوك، مقارنة بالأنبار التي تحتوي على ١٥٢,٠٩٩ (٦٠٪) أسرة من هذه الفئة، ونينوى التي تضم ١٢٢,٠٠٨ أسرة (٣٨٪). وبين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ تم تسجيل زيادة بمقدار نقطة مئوية واحدة للأسَر العائدة في المناطق النشطة اقتصادياً (٤٦٪ إلى ٥٠٪). مع ذلك، وكما هو موضّح أدناه، تعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع معدلات العودة في محافظتَي بغداد (١٢٪ إلى ٢٩٪) وديالى (١٦٪ إلى ٢٧٪). ويقابل هذه الزيادات النسبية انخفاض في نسبة العائدين في أربيل (من ٩٣٪ إلى ٥٦٪) علماً أن ١٠,١١٧ أسرة فقط عادت إلى تلك المحافظة.

الشكل ١٢: نسبة الأسَر العائدة في المواقع ذات الغالبية النشطة اقتصادياً، حسب المحافظات

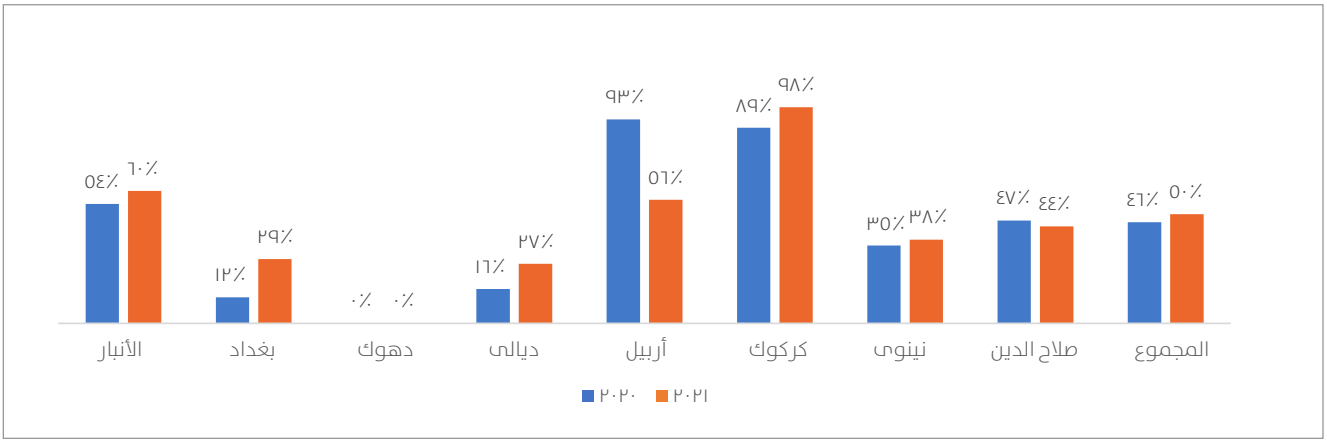

٢-٣ قلّة المال اللازم للغذاء أو المأوى أو باقي الاحتياجات الأساسية[٣٩]

آخر المؤشرات يتعلق بافتقار الأسَر العائدة للمال الكافي لشراء الطعام أو المسكن أو الاحتياجات الأساسية الأخرى. لذا، يعّد ذلك عائقاً أمام يعيهم نحو حياة كريمة وإعادة الإدماج المستدام. فمن بين جميع الأسَر العائدة، تعيش ٦٪ (٤٢,٨٩٥) في مجتمعات يعجز أكثر من ٤٠٪ من الأسَر العائدة فيها عن تلبية احتياجاتها الأساسية. كما تعيش ٧١,٤٤٤ أسَرة (٣٣ ٪) في مناطق يعجز حوالي ١٠ و٤٠٪ من الأسَر العائدة فيها عن تلبية احتياجاتها الأساسية، في حين تعيش ٤٩٨٣٥٦ (٦١٪) أسرة في مواقع نادراً ما تواجه الأسَر فيها مثل هذه الصعوبات الاقتصادية.

يبيّن الجدول أدناه، أعلى معدل للعائدين في المناطق المذكورة بنسبة ٦٠٪ لا يستطيعون شراء الطعام أو المسكن أو المواد الأساسية في محافظة ديالى (١٠,٨٨٠ أسرة؛ ٢٧٪). إضافة إلى ارتفاع معدلات الأسَر في كركوك (٢٧,٠٠٧؛ ٤٦٪) وأربيل (٣,٩٢٠؛ ٤٣٪) في مواقع العودة حيث لا تستطيع بعض الأسَر شراء المواد الأساسية. ورغم الدمار الجسيم الذي لحق بالقطاعين الصناعيين الخاص والعام خلال أزمة داعش، فإن غالبية الأسَر العائدة في نينوى تعيش في مناطق يستطيع عدد قليل منهم (٦٧,٠٣٢؛ ٢١٪) أو قليل جداً (١٣٣٤٠٤؛ ٤٢٪) أو لا أحد منهم (٩٣,٧٦٦؛ ٢٩٪) تحمل تكلفة المواد الأساسية.

الشكل ١٣: الأسَر العائدة حسب الذين لديهم أموال كافية لتلبية الاحتياجات الأساسية، في المحافظات

	الأنبار	بغداد	دهوك	ديالى	أربيل	كركوك	نينوى	صلاح الدين	وطنياً
لا أحد (٠٪)	٣١٪	٩٪	١٠٠٪	١٧٪	٨٪	١٥٪	٢٩٪	١٢٪	٢٥٪
قليل جداً (١٪ -١٠٪)	٤١٪	٤٣٪	٠٪	٢٠٪	٢٨٪	٣٦٪	٤٢٪	١٦٪	٣٦٪
قليل (١١٪ -٢٥٪)	١٧٪	٢٧٪	٠٪	١٢٪	٢١٪	٢٪	٢١٪	٤٢٪	٢١٪
البعض (٢٦٪ -٤٠٪)	٢٪	١٧٪	٠٪	٦٪	٤٣٪	٤٦٪	٨٪	٢٨٪	١٢٪
حوالي النصف (٤١٪ -٦٠٪)	٥٪	٣٪	٠٪	١٧٪	٠٪	٠٪	٠٪	١٪	٣٪
الغالبية (٦١٪-١٠٠٪)	٤٪	٠٪	٠٪	٢٧٪	٠٪	٠٪	٠٪	٠٪	٣٪

٣٨ جميع المعلومات الواردة في هذا القسم مستمدة من التقييم الموقعي المتكامل لمصفوفة تتبع النزوح (الجولتان ٥ و٦). أنظر: المنظمة الدولية للهجرة في العراق (٢٠٢١ و٢٠٢٠). مجموعة بيانات التقييم الموقعي المتكامل. أنظر: https://iraqdtm.iom.int/ReturnIndex#Datasets

٣٩ جميع المعلومات الواردة في هذا القسم مستمدة من التقييم الموقعي المتكامل لمصفوفة تتبع النزوح (الجولة ٦). لاحظ أن السؤال الذي طُرِح على مصادر المعلومات الرئيسيين كان حول عدم قدرة الأسَر على تحمل تكاليف المواد الأساسية في الأشهر الثلاثة السابقة على جمع البيانات، والتي جرت في تموز ٢٠٢٢. أنظر: المنظمة الدولية للهجرة في العراق (٢٠٢١ و٢٠٢٠). التقييم الموقعي المتكامل، الجولتان ٥ و٦. أنظر: https://iraqdtm.iom.int/ReturnIndex#Datasets

الخاتمة

نزحت خلال أزمة داعش (٢٠١٤-٢٠١٧) حوالي مليون أسرة عراقية عبر المناطق الشمالية والوسطى من البلاد. وبين نيسان ٢٠١٤ وكانون الأول ٢٠٢١، عاد ٨٠٪ من النازحين إلى ديارهم. وفي سعيها نحو إعادة الاندماج في مناطقها الأصلية، تواجه الأسَر العائدة تحديات كبيرة في الوصول إلى فرص كسب العيش والأمن الاقتصادي.

موجز بالنتائج

تماشياً مع إطار عمل فريق الخبراء المعني بإحصائيات اللاجئين والنازحين لإعادة دمج العائدين، وكما أوضح هذا التقرير؛ يمكن تصنيف التحديات التي تواجه العائدين كما يأتي: (١) سُبل العيش وفرص العمل، (٢) الأمن الاقتصادي. ويعرض الملحق (١) المرفق، الاحصائيات بالنسبة لكل مؤشر من المؤشرات بين عامَي ٢٠٢٠ و٢٠٢١. وفيما يلي، موجز بالنتائج الرئيسية في إطار هاتين الفئتين، وكل فئة من الفئات الفرعية.

سُبل العيش وفرص العمل

- فرض الدمار الواسع الذي لحق بمراكز النشاط التجاري مثل الأسواق، والمناطق الصناعية والزراعية، تحديات كبيرة على الأسَر العائدة وسعيها لاستعادة سُبل العيش وفرص العمل.
- تعيش ٦٥٪ من جميع الأسَر العائدة في مناطق يمكن لأقل من نصف الأهالي فيها العثور على عمل.
  - الأسَر العائدة في نينوى والأنبار، أكثر عرضة لمواجهة تحدي انخفاض معدلات العمل، بنسبة ٦٨٪ في نينوى و٧٧٪ في الأنبار.
  - على مستوى الأقضية، يوجد أعلى معدل للأسَر العائدة في الأقضية ذات مستويات العمل المنخفضة؛ بنسبة ٦٤٪ في قضاء الموصل بمحافظة نينوى من جميع سكان القضاء. وعلى وجه التحديد، يواجه ٩٦٪ من جميع الأسَر العائدة هذا التحدي في أقضية تلعفر وسنجار والبعاج في نينوى، وقضاء خانقين في ديالى.
- يعيش ٧٩٪ من جميع العائدين على الصعيد الوطني، في مناطق يمثل الوصول إلى سُبل العيش وفرص العمل فيها حاجة رئيسية. وقد ذكر العائدون هذه القضية أكثر من القضايا الأخرى، مثل إعادة تأهيل البنية التحتية والخدمات (٤٩٪) والصحة (٣٩٪) والوصول إلى المواد غير الغذائية (٣٩٪).
  - وكما هو الحال بالنسبة للمؤشر السابق، تواجه الأسَر العائدة ذات القضية بشكل رئيسي في نينوى بنسبة ٨٥٪ والأنبار بنسبة ٧٨٪.
  - يعّد الوصول إلى سُبل العيش وفرص العمل على وجه الخصوص، الحاجة الأكثر إلحاحاً في معظم محافظات العودة. وتعتبر محافظة كركوك الاستثناء الوحيد، حيث تمثل مياه الشرب فيها الحاجة الأهّم.
  - يعّد وجود أعمال ومشاريع اقتصادية أو زراعية متوقفة مصدر قلق كبير في بعض المحافظات.
  - يعيش ٣٩٪ من جميع الأسَر العائدة في مناطق تعمل فيها بعض الأعمال والمشاريع فقط، أو لم تُستأنَف على الإطلاق منذ إعلان الحكومة العراقية النصر على داعش في عام ٢٠١٧.
  - تشمل محافظات العودة التي تفتقر إلى المشاريع الصغيرة؛ صلاح الدين والأنبار ونينوى، بنسبة ٥٦٪ في صلاح الدين، و٤٣٪ في الأنبار، و٢٨٪ في نينوى من جميع الأسَر العائدة في المواقع التي تواجه هذا النوع من الضغط الاقتصادي.
- في المناطق الزراعية، يعيش أقل من نصف جميع الأسَر العائدة (٤٦٪) في مناطق تفتقر إلى النشاط الزراعي، أو لا يوجد فيها سوى بعض النشاطات الزراعية قياساً إلى ما قبل عام ٢٠١٤. وتعاني من هذه المشكلة نسبة مقلقة من الأسَر في المناطق الزراعية بمحافظة نينوى (٤٨٪) خاصة في قضائيّ الموصل (٥٠٪) وسنجار (٩٩٪).

الأمن الاقتصادي

- تجدر الإشارة إلى أن ٨٢٪ من جميع الأسَر العائدة تعيش في مواقع يعتبر الراتب الحكومي فيها مصدر الدخل الأساسي. ويأتي العمل اليومي غير المنتظم في المرتبة الثانية (٦١٪) يليه الراتب التقاعدي (٤٤٪). وتعيش نسبة أقل من الأسَر العائدة في مناطق تعتمد بشدة على العمل القطاع الخاص أو الزراعة (كلاهما ٣٩٪).
  - تختلف مصادر الدخل باختلاف الرقعة الجغرافية. إذ تتراوح معدلات الأسَر العائدة في المناطق التي تعتمد على الراتب الحكومي من ٥١٪ في أربيل إلى ٨٦٪ في الأنبار[٤٠]؛ في حين يعيش بين ٣٩٪ في الأنبار و٨٩٪ في ديالى في مواقع يكثر فيها النشاط التجاري العشوائي أو العمل اليومي[٤١].
- تعيش أسرة واحدة من كل أسرتين عائدتين (٥٠٪) في الأحياء أو القرى ذات المستويات العالية من النشاط الاقتصادي، حيث ينشط معظم المجتمع اقتصادياً.

٤٠ لاحظ أن ١٠٠٪ من الأسَر العائدة في دهوك تعيش في مناطق تعتمد بشكل كبير على دخل القطاع العام. مع ذلك، فقد عادت ١٢٨ أسرة فقط إلى هناك، وهو ما يمثل أقل عدد من جميع الأسَر العائدة عبر محافظات العودة الثماني في جميع أنحاء البلاد.

٤١ على غرار ما ورد أعلاه، يعيش ٠٪ من الأسَر العائدة في دهوك في مناطق تعتمد بشكل كبير على التجارة العشوائية أو العمل اليومي. مع ذلك، عادت ١٢٨ أسرة فقط إلى هناك.

- بخلاف معظم المؤشرات الأخرى، تم تسجيل تغيرات في مستويات النشاط الاقتصادي سنوياً لغاية تموز ٢٠٢١: ارتفعت نسبة الأسَر العائدة في المناطق النشطة اقتصادياً في بغداد (من ١٢٪ إلى ٢٩٪) وديالى (من ١٦٪ إلى ٢٧٪) لكنها انخفضت في أربيل (من ٩٣٪ إلى ٥٦٪).

- تعيش ٦٪ من الأسَر العائدة في مناطق ليس لدى أكثر من ٤٠٪ من الأهالي فيها ما يكفي من المال لتلبية الاحتياجات الأساسية مثل الطعام أو المسكن.

- إضافة إلى ذلك، ارتفعت معدلات الأسَر في كركوك (٢٧,٠٠٧؛ ٤٦٪) وأربيل (٣,٩٢٠؛ ٤٣٪) في مواقع العودة لا تستطيع بعض الأسَر فيها تحمل كلفة الاحتياجات الأساسية.

تغييرات طفيفة في سُبل العيش والأمن الاقتصادي بمرور الزمان

كما لاحظنا في هذا التقرير، هناك تغييرات قليلة جداً عبر المؤشرات المتعلقة بفرص سُبل العيش والأمن الاقتصادي بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١. في الواقع، تم تسجيل أعلى نقطة مئوية على المؤشّر ذي الصلة بنسبة الأسَر التي تعيش في مجتمعات ذات ارتفاع مستويات النشاط الاقتصادي، التي قفزت من ٤٦٪ (٢٠٢٠) إلى ٥٠٪ (٢٠٢١). راجع الملحق (ا) لمعرفة المزيد عن تلك التغييرات على الصعيد الوطني خلال هذه الفترة.

توصيات لملء ثغرات المعلومات

كما هو موضح في هذا التقرير، تمثل التحديات في الوصول إلى الفرص لسُبل العيش والأمن الاقتصادي جزءاً من عقبات كبيرة أمام إعادة الاندماج المستدام لأسَر العائدين في جميع أنحاء البلاد.

قدّم هذا التقرير لمحة شاملة عن أنواع التحديات التي تواجه العائدين العراقيين في الوصول إلى سُبل العيش والأمن الاقتصادي، بما يتماشى مع معايير فريق الخبراء المعني بإحصائيات اللاجئين والنازحين بشأن بإعادة دمج العائدين. ويكمّل هذا التقرير تقارير منشورة سابقاً حول إعادة الاندماج في العراق، إضافة إلى معيارين آخرين، هما السكَن والأرض والممتلكات، والسلامة والأمن والعلاقات الاجتماعية. ومن أجل الاستمرار في تعزيز قاعدة الأدلة لإعادة دمج العائدين في العراق، يوصى بإجراء مزيد من البحث في العقبات الأخرى التي تواجه العائدين. ويمكن تحقيق ذلك بدراسة المزيد من قضايا إعادة الإدماج بما يتماشى مع معايير فريق الخبراء المعني بإحصائيات اللاجئين والنازحين، وبشكل خاص منها:

- استعادة الممتلكات والتعويض عنها
- الوثائق الثبوتية الشخصية

إذ من شأن مزيد من البحث في هذه المعايير أن يكمّل مجموعة متزايدة من البحوث المتعلقة بإعادة الاندماج المستدام في العراق. ومن جهة أخرى، يمكن أن يساهم البحث الذي يتيح التحليل المقارن لنقاط هشاشة العائدين الذين بقوا في مناطقهم خلال صراع داعش، إضافة إلى النازحين والمجتمعات المضيفة في مواقع ثالثة، في صياغة استراتيجية الحلول الدائمة بعد خمس سنوات منذ إعلان الحكومة العراقية النصر على داعش.

ملحق: ملخّص سُبل العيش والأمن الاقتصادي، مقارنة بين عامَي ٢٠٢٠ و٢٠٢١

المعايير الفرعية	٢٠٢٠	٢٠٢١	المصدر
١-١ سُبل العيش وفرص العمل			
النسبة المئوية للأسَر العائدة في مواقع لا يجد فيها كل الأهالي أو أقل من نصفهم عملاً	٦٥٪	٦٥٪	الجولتان ١١ و١٤ لمؤشر العودة
النسبة المئوية للأسَر العائدة في مواقع يعّد الوصول فيها إلى فرص العمل أو سُبل العيش حاجة رئيسية	٧١٪	٧٩٪	الجولتان ٥ و٦ للتقييم الموقعي المتكامل
النسبة المئوية للأسَر العائدة في مواقع لا توجد فيها أعمال أو مشاريع تعمل، أو تعمل فيها بعض الأعمال والمشاريع فقط	٣٩٪	٣٩٪	الجولتان ١١ و١٤ لمؤشر العودة
النسبة المئوية للأسَر العائدة في مواقع ليس فيها أعمال أو مشاريع زراعية أو حيوانية تعمل، أو تعمل فيها بعض تلك الأعمال والمشاريع فقط	٤٦٪	٤٦٪	الجولتان ١١ و١٤ لمؤشر العودة
١-٢ الأمن الاقتصادي			
النسبة المئوية للأسَر العائدة في المواقع حسب مصادر الدخل الرئيسية	عمل بأجر (القطاع العام)		الجولتان ٥ و٦ للتقييم الموقعي المتكامل
	٨٠٪	٨٠٪	
	تجارة عشوائية أو عمل يومي غير منتظم		
	٥٤٪	٦١٪	
	التقاعد		
	٤٦٪	٤٦٪	
	عمل بأجر (القطاع الخاص)		
	٤٢٪	٣٩٪	
	الزراعة/ الحراثة/ تربية المواشي		
	٤٠٪	٣٩٪	
	الزراعة/ الحراثة/ تربية المواشي		
	٢٠٪	٢٣٪	
	المساعدات المالية من الأسرة أو الأصدقاء		
	٤٪	٢٪	
	المِنح المالية أو المساعدات من المنظمات أو الحكومة		
	٣٪	٣٪	
	المدخرات		
	١٪	٢٪	
	الايجار الوارد من دار أو قطعة أرض		
	١٪	١٪	
النسبة المئوية للأسَر العائدة في مواقع غالبية الأهالي فيها نشطون اقتصادياً	٤٦٪	٥٠٪	الجولتان ٥ و٦ للتقييم الموقعي المتكامل
النسبة المئوية للأسَر العائدة في مواقع يفتقر أقل من ٤٠٪ من الأسَر فيها إلى المال الكافي لشراء الطعام أو المسكن أو الاحتياجات الأساسية	غير متوفر	٦٪	الجولة السادسة للتقييم الموقعي المتكامل

إنّ جميع الآراء الواردة في هذا التقرير، هي آراء المؤلّفين ولا تعبّر بالضرورة عن آراء المنظمة الدولية للهجرة. وإنّ التسميات المستخدمة والمواد المعروضة في جميع أجزاء التقرير، لا تعكس رأي المنظمة الدولية للهجرة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطاتها أو فيما يتعلق بحدودها أو مساحتها.

المنظمّة الدوليّة للهجرة – بعثة العراق
المكتب الرئيس في بغداد
مجمع يونامي (ديوان٢)

iraq.iom.int
iomiraq@iom.int
@IOMIraq

COMPASS
توجيه الهجرة الآمنة

IOM
وكالة الأمم المتحدة للهجرة

© المنظمة الدولية للهجرة ٢٠٢٢

أُعِّد هذا التقرير بدعم من مشروع كومباس COMPASS المموّل من قبل حكومة هولندا

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا التقرير، أو تخزينه بغرض إعادة استخدامه بأي شكل من الأشكال، ولا يجوز نقله بأي شكل أو بأي وسيلة الكترونية أو غير الكترونية، أو تصويره أو تسجيله أو غير ذلك من الاستخدامات بدون موافقة خطّية مسبقة من الناشر.